



## مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: عمل الزوجة وأثره على النفقة والذمة المالية (دراسة شرعية - قانونية)

اسم الكاتب: م.م. رنا صادق شهاب حمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1163>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 04:03 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالي ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



# عمل الزوجة وأثره

## على النفقة والذمة المالية

### (دراسة شرعية \_ قانونية)

*The Wife's Work and Its Effect on the  
Expenditure and Financial Disclosure  
(Legitimatized – Judicial Study)*

الكلمة المفتاحية : عمل الزوجة، النفقة، الذمة المالية.

**Keywords:** *The Wife's Work, Expenditure, Financial Disclosure.*

م.م. رنا صادق شهاب حمد

كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية

Assistant Lecturer Rana Sadik shehab

College of Law and Political Science - Al-Iraqia University

E-mail: ranasadiqsh@gmail.com



## ملخص البحث

### *Abstract*

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عمل الزوجة خارج وداخل المنزل على أحکام النفقة الزوجية والذمة المالية المستقلة. قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الحالية على مبحثين هما: المبحث الأول ويتمثل في بيان عمل الزوجة، ماهيتها، مشروعيتها، ضوابطه وفيه تناولت تعريف العمل ودراسة الحق في العمل بصورة عامة باعتباره من حقوق الإنسان، ومشروعية عمل المرأة في المواثيق والمعاهدات الدولية والشريعة الإسلامية والدستور العراقي، كما تناولت أيضاً في المبحث الأول ضوابط عمل المرأة خارج البيت والذي تناولت فيه الالتزام بآداب الخروج من المنزل، وأن لا يتعارض العمل مع مهمتها الأساسية، وأن يتناسب العمل مع طبيعتها وقدرتها، وأن تحتاج المرأة إلى العمل أو يحتاجها المجتمع. وفي المبحث الثاني بعنوان أثر عمل الزوجة على حقها في النفقة والذمة المالية المستقلة، إذ قسمته على مطلبين : الأول تناولت فيه أثر عمل الزوجة خارج وداخل المنزل على النفقة ومدى تأثير اعطاء الإذن بالعمل من الزوج أو بدونه على استحقاق الزوجة للنفقة، أما المطلب الثاني : فتناولت فيه تأثير عمل الزوجة على الذمة المالية للزوجة.

## المقدمة

### *Introduction*

الحمد لله والصلوة والسلام على خير المرسلين محمد (صل الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد رأينا أن نعالج في هذا البحث العديد من الموضوعات التي تتصف بأنها من ذات الطابع الهام لمساسها بحياة معظم الأسر إن لم يكن كلها في مجال الأحوال الشخصية. ونرجو من الله أن تكون قد وفقنا في عرضها وعلاجها كوحدة واحدة، وقد أيقنا ضرورة الجمع بينهما؛ لأنها في نظرنا مواضيع وثيقة الصلة بعضها ولا تقبل الانفصال. وهي قضية عمل المرأة خارج ومن داخل البيت وما يثار حولها من خلافات. وحيث خرجت المرأة من بيت الزوجية إما طالبة للرزق أو باحثة عن ذاتها وأصبحت تشارك الرجل وتزاحمه في كثير من الأعمال التي لم تُعد حكراً عليه بل وتفوقت عليه أحياناً. وقد دفعها إلى ذلك أصوات بعض المنادين بالمساواة بينها وبين الرجل. وكذا التطورات المتلاحقة على المستوى العلمي، والفكري، والتكنولوجي، وسرعة انتشار المعلومات. وساعدتها أيضاً الحاجة الملحة إلى البحث عن مورد رزق آخر غير الرجل تساهم به معه في دفع عجلة الحياة، وتوفير متطلبات الأبناء، وتحمل جزء من تكاليف المعيشة والتي أصبحت مرهقة للكاففة؛ كل ذلك أدى إلى تعبئة المرأة ودفعها للخروج للعمل، فظهر لدينا أهمية عرض الضوابط الشرعية ومدى التزام المرأة بها عند خروجها للعمل؛ وأثر ذلك على سقوط النفقة الزوجية، أو ما قد يثور في صدور بعض الرجال عن ما تكتسبه المرأة من نتاج عملها ومشاركتها جزءاً من راتبها أو تشاركه هي جزءاً من الإنفاق. وما كان لنتائج عمل المرأة وتكسبها أجراً منه إلا أن يصب في ذمتها المالية المستقلة والتي أقرتها لها الشريعة الإسلامية. فكان هذا أيضاً وثيق الصلة بعمل المرأة والنفقة، ولم نغفل إبراز أهمية عمل المرأة للمجتمع وللأسرة وحتى لنفسها. وكذا يجب أن نذكر وبحق، أن المرأة في مجتمعنا كانت نعم المساند، ونعم الشريك للرجل في رحلة الحياة؛ فتحملت معه الإنفاق عن طيب نفس، وسماحة خاطر، ومن هنا كان لزاماً علينا أن نقول أن الحياة بينها وبين الرجل والقائمة على أساس من التواد، والترابط هي علاقة تكامل لا تفاضل.

وعلى هذا النحو نقسم خطة الدراسة كما يلى:

المبحث الأول : عمل الزوجة : ماهيتها ومشروعيةه وضوابطه.

*Section One: The Wife's Work : Its Quiddity, Legitimacy and Regulations :*

المطلب الأول: تعريف العمل لغة واصطلاحاً وحق المرأة في العمل.

*The First Issue: Defining Work Linguistically and Terminologically and Woman's Right to Work:*

المطلب الثاني: مشروعية عمل المرأة في الشريعة والمعاهدات الدولية.

*The Second Issue: The Legitimacy of Woman's Work in Al- Sharee'ah and International Treaties:*

المطلب الثالث: ضوابط عمل المرأة خارج البيت.

*The Third Issue: The Regulations of Woman's Work Outside the House:*

المبحث ثانى: أثر عمل الزوجة على النفقة الزوجية والذمة المالية.

*Section Two: The Effect of Woman's Work on the Expenditure and Financial Disclosure:*

المطلب أول: أثر عمل الزوجة خارج وداخل المنزل على النفقة الزوجية.

*The First Issue: The Effect of Woman's Work Inside and Outside the House on the Marital Expenditure:*

المطلب ثانى: أثر عمل الزوجة على استقلال الذمة المالية.

*The Second Issue: The Effect of Woman's Work on the Independence of the Financial Disclosure:*

## المبحث الأول

### Section One

#### عمل الزوجة: ماهيتها ومشروعيتها وضوابطه

*The Wife's Work: Its Quiddity, Legitimacy and Regulations*

#### المطلب الأول : تعريف العمل لغة واصطلاحاً وحق المرأة في العمل :

*The First Issue: Defining Work Linguistically and Terminologically and Woman's Right to Work:*

#### الفرع الأول : التعريف بالعمل لغة واصطلاحاً :

*The First Topic: Defining Work Linguistically and Terminologically:*

العمل لغة: يراد به المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيره وأستعمله،

وأعمل الرجل: عمل بنفسه<sup>(١)</sup>، قال الأزهري: عمل فلان العمل يعمله عملاً، فهو عامل<sup>(٢)</sup>.

فالعامل هو : الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة<sup>(٣)</sup>.

أما تعريف العمل اصطلاحاً: يمكن أن نعرف العمل في اصطلاح علماء الاقتصاد على أنه: "هو كل جهد عقلي أو بدني يبذل في مجال النشاط الاقتصادي لغرض الكسب على وجه العموم"<sup>(٤)</sup>، أما الاقتصاديون المسلمين فقد زادوا وصفاً جديداً لما ذكروه الاقتصاديون في الاقتصاد الوضعي في تعريف العمل وهو أن يكون مقبولاً شرعاً، وهو وصف نابع من روح الشريعة الإسلامية ونصوصها، فالعمل عندهم: هو كل جهد بدني أو ذهني يقصد به الإنسان إيجاد أو زيادة منفعة اقتصادية مقبولة شرعاً<sup>(٥)</sup>.

فيخرج من مفهوم العمل في الاصطلاح الإسلامي كل النشاطات التي لا يبيحها الإسلام والتي نهى عنها ولو كانت تتحقق أرباحاً طائلة كصناعة الخمر مثلاً، فالعمل في اصطلاح الاقتصاد الإسلامي مُقيد في صناعة أو عمل الطيبات وهذا ما يتفق مع مبدأ العمل الصالح الذي دعا إليه الإسلام الحنيف<sup>(٦)</sup>.

**الفرع الثاني : حق المرأة في العمل :*****The Second Topic: Woman's Right to Work:***

نطرق في هذا الفرع إلى توضيح حق المرأة في العمل من خلال الدراسة للحق في العمل بصفة عامة باعتباره من حقوق الإنسان، وما يخص هذا الشأن في الدستور العراقي، ثم نوضح أهمية عمل المرأة في المجتمع.

**أولاً: الحق في العمل من حقوق الإنسان :*****First: The Right to Work is a Human Right***

نرى أن الإنسان بوجه عام هو الغاية الأساسية لأي مجتمع، وتعد حقوقه من أكثر الموضوعات التي استحوذت على الفكر الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي، وأصبح الإنسان في حد ذاته مجالاً للاهتمام فيما يخص الحقوق التي يجب أن يتمتع بها وهذه الحقوق متعددة. كالحق في الحياة، وحرية التفكير والعقيدة، وكذا حق العمل والتعليم وغيرها<sup>(٧)</sup>.

والحق في العمل يعد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بجانب حقه في الحصول على أجرٍ عادل وإنشاء نقابات عمالية، وكذا الحق في الراحة، والتتمتع بمستوى معيشة يكفل المحافظة على الصحة والرفاهية للفرد وأسرته.

والمرأة تتساوي مع الرجل في القيمة والحقوق الإنسانية على كافة مستوياتها ومنها الحق في العمل، ولذا كان لزاماً على الدول أن تلتزم بالمساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة دون تمييز، بل والعمل على خلق فرص عمل جديدة، وإتاحة المجال دون تفرقة بين الجنسين، وقد أقر الإسلام مبدأ المساواة بين البشر كقيمة إنسانية عليا لا فارق بين ذكر أو أنثى، أو حتى على أساس النسب أو الأصل أو الدين، وفي تقرير هذا المبدأ يقول المولى عز وجل في محكم آياته "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلٍ لِتَعَاوِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ"<sup>(٨)</sup>.

وهكذا يتضح أن المساواة بين البشر كافة أمر جلي. وأن معيار التمييز والتكرير بين الناس هو معيار التقوى والعمل الصالح، كما أن المساواة كمبدأ عام يجب أن يراعيه أولو الأمر والحكام بين الأفراد، فهو مبدأ دستوري وإداري في معاملة الناس، وعلى هذا الأساس

كان العمل من حق كل انسان دون تفرقة بين رجل وامرأة فالجميع سواسية في هذا الحق مع الأخذ في الاعتبار أن عمل المرأة قد يرد عليه بعض الضوابط وهو ما سيتضح في مجال البحث فيما بعد. وورد في نص (المادة/٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة في باريس ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بأن :

١- لكل شخص حق العمل. وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة.

٢- لجميع الأفراد دون تمييز الحق في أجر متساوي عن العمل المتساوي.....<sup>(٩)</sup>.

### **ثانياً : حق المرأة في العمل في الدستور العراقي :**

#### *Second: Woman's Right to Work in the Iraqi Constitution:*

نلاحظ في المجتمعات العربية عموماً ظل موضوع عمل المرأة شاغلاً لأفكار العديد من المفكرين والكتاب المعاصرين رغم التطورات المتلاحقة التي مرت بها المجتمعات وذلك ما بين قبول ورفض الأمر الذي ظهرت معه العديد من الصيغات المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل، ولا يخفى على أحد كم كانت المرأة العراقية وخاصة الأم العاملة نعم المساعد لزوجها؛ فكانت تشارك الرجل وتتحمل مسؤوليات كبيرة بجانب رعاية الأسرة وتربية الأبناء. كما لا يخفى علينا أن بحث موضوع عمل المرأة في العراق لا يقبل الانفصال عن واقع من المعاناة والحصار والحروب المدمرة لسنين عديدة في مرحلة من مراحل التطورات المتلاحقة في العراق على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. رغم هذا كانت المرأة العراقية نموذج لكل النساء العاملات متمسكة بقيمها ومبادئها ووقفها بجانب زوجها في النهوض بمستوى أسرتها وتربية الأبناء.

ومما لا شك فيه أن المرأة العراقية كانت رائدة في عالم الابداع في مختلف المجالات. ولم يغفل المشرع العراقي عن دور المرأة العراقية في المساهمة في بناء المجتمع والحفاظ على روابط الأسرة واعداد جيل متعلم وصالح من الأبناء.

وفي هذا الصدد نستطيع أن نلمس حق المرأة في العمل ضمن الحقوق بوجه عام والتي كفلها الدستور العراقي وذلك على وجهين :

الأول : نصوص الدستور نفسه. إذ قرر الدستور العراقي الدائم في مواده الحقوق والحربيات وكفل صيانتها للجميع ومما لا شك فيه أن الحق في العمل يندرج ضمن هذه الحقوق والحربيات. إذ تؤكد (المادة/٤) على المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي<sup>(١٠)</sup>، وكذا تنص (المادة/٦) بأن "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة الإجراءات ال اللازمة لتحقيق ذلك"<sup>(١١)</sup>.

وتنص (المادة/٢٠) "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح"<sup>(١٢)</sup>.

الثاني : من خلال الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية :

قد أوضحنا فيما سبق أن حق المرأة في العمل قد تقرر في المواثيق والمعاهدات الدولية، وحيث أن المعاهدات الدولية التي لا تتعارض مع الدستور ووافق العراق عليها تُعد ملزمة ومنها العهد الدولي الخاص باتفاقية الحقوق المدنية والسياسية إذ عبر العراق عن إرضايه الالتزام بها عام ١٩٧٠ م.

وعلى هذا النحو كانت المرأة وحقها في العمل والمساواة مع الرجل في ذلك محلاً للعمل التشريعي العراقي ورغم ما تتطلع له المرأة من إفساح المجال لها أكثر في الحياة العامة لملائحة التطورات التي يمر بها المجتمع وكذا على الصعيد التشريعي تطمح أكثر في مزيد من الاهتمام والقاء الضوء على دورها الفعال في بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل.

كما كفل قانون العمل العراقي الجديد لها حماية قانونية وتنظيمية مع رب العمل من خلال منحها اجازات الوضع والعدة للمتوفى زوجها وبأجر تام ومنع عمل المرأة ليلاً إلا في استثناءات قليلة وضمان عودتها للعمل بعد الاجازات وعدم اجبارها على القيام بأعمال شاقة<sup>(١٣)</sup>.

ورغم هذا كانت المرأة العراقية دوماً سباقاً في العمل التنموي والإبداع في كل المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية ولم يكن هذا وليد الصدفة بل كان نتاج تراث

حضارى متراكماً منذ القدم في بلاد الرافدين وكانت المرأة العراقية دوماً مواكبة لتطورات العصر المتلاحقة ولما خرجت للعمل لم تغفل تعاليم الدين الحنيف والالتزام بالأدب العام وحملت على عاتقها رعاية الأسرة والأبناء بجانب خروجها للعمل والمشاركة الفعالة في الإنتاج وبناء المجتمع.

### **ثالثاً : أهمية عمل المرأة ومشاركتها في الإنتاج :**

#### *Third: The Importance of Woman's Work and Her Participation in the Production:*

إن المرأة في المجتمع هي النواة في تكوين الأسرة، وهي عمود خيمتها، وهي المربي الأول والموجهة للأبناء وصانعة الأجيال، ومن ناحية أخرى فهي نصف المجتمع فيما يخص الطاقة الإنتاجية وبالتالي حول أهمية عمل المرأة نستطيع أن نعالج هذا الموضوع من عدة نواحي من وجهة نظرنا الخاصة :

##### **١- أهمية عمل المرأة في المجتمع:**

- أ. أوضحنا أن المرأة نصف المجتمع وهي وبالتالي طاقة إنتاجية يجب عدم تعطيلها.
- ب. المرأة لها دور فعال أكثر في الاهتمام بالقضايا الإنسانية والمجتمعية ومؤسسات العمل الخيري و المجال الأمومة والطفولة.
- ج. طبيعة بعض الأعمال في المجتمع تتطلب عمل المرأة أكثر من الرجل حتى من وجهة نظر كثير من الرجال فهم يفضلون أن تقوم المرأة ببعض الأعمال دون الرجال كالتبوليد وتمريض النساء وتعليم الفتيات.

##### **٢- أهمية عمل المرأة للأسرة:**

- أ. يساهم عمل المرأة بلا شك على رفع المستوى المالي للأسرة.
- ب. يساهم عمل المرأة في تلبية احتياجات الأبناء الأمر الذي ينعكس على حسن تربيتهم وتعليمهم وخروجهم صالحين للمجتمع.

##### **٣- أهمية عمل المرأة لنفسها:**

أ. الشعور بالقيمة والإنجاز الإيجابي إذ لا يقتصر أهمية العمل بالنسبة إلى القائم به على كونه ضرورة اقتصادية لمواجهة تكاليف الحياة بل تبدو أهميته على المستوى الفردي لتحقيق الذات واثبات الوجود.

ب. عمل المرأة يدعم استقلالها المالي الذي لا يتعارض مع الإسلام.

ج. العمل للمرأة مصدر دخل لتلبية احتياجاتها وطموحها أو لإعالة أسرتها إذا كانت هي العائل الوحيدة لها.

### **المطلب الثاني : مشروعية عمل الزوجة في الشريعة والمعاهدات الدولية :**

*The Second Issue: The Legitimacy of Woman's Work in Al- Sharee'ah and International Treaties:*

#### **الفرع الأول : مشروعية عمل المرأة في الشريعة الإسلامية :**

*The First Topic: The Legitimacy of Woman's Work in the Islamic Sharee'ah:*  
 اختللت الحضارات القديمة قبل الإسلام في معاملة المرأة وتبينت أحکامها بشأنها حسب رغبات وهو كل مجتمع، فكانت عند الرومان واليونان<sup>(١٤)</sup> لا تملك لنفسها أمراً ولا نهياً، وكذا عند الهند لم يكن لها أي حق من الحقوق، فهي قاصرة طيلة حياتها ولا ترث، ولم تكن المرأة في الجزيرة العربية قبل الإسلام بعيدة عن تلك الحال والقيود، إذ كانت العلاقة السائدة بين الرجل والمرأة في تلك الفترة المظلمة من التاريخ الإنساني علاقة تحكمها العادات والتقاليد الجاهلية إلى أن جاء الإسلام فحررها من تلك القيود، وأعطها حقوقها كاملة غير منقوصة، وساواها مع الرجل في الحقوق والواجبات. وبالنظر إلى حق المرأة في العمل وموقف الشريعة الإسلامية منه وبيان مدى مشروعية عمل المرأة نرى في قوله تعالى:

"لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْتَسَبْنَ" <sup>(١٥)</sup>.

فنسب الكسب والاكتساب للرجال والنساء. وفي قوله تعالى " مَنْ عَمَلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيهِ حَيَاةً طَيِّبَةً" <sup>(١٦)</sup> وعموم هذه الآيات يدل على كل عمل صالح، ويتحدد صلاح العمل بشرط أن يكون موافقاً للشريعة، ومنه العمل والكسب لتوفير المتطلبات الحياتية وسد الاحتياجات.

إلا أن الفقهاء قد اختلفوا في عمل المرأة على فريقين، الأول يرى: أن المرأة تعمل خارج البيت للضرورة والحاجة فقط. والثاني يرى: أن للمرأة أن تعمل ولو حتى دون الحاجة والضرورة، ولا يجوز معها من هذا الحق ونعرض لكل منهما:

الفريق الأول: عمل المرأة خارج البيت مباح إلا أنهم لا يفضلون ذلك فهو عندهم من باب الضرورات لأنهم يروا أن النفقة واجبة على الرجل وليس على المرأة، والأصل لديهم هو بقاء المرأة في بيتها، والقيام بواجب الأمومة، ورعاية الأسرة، كما أن في ذلك تعزيز وتكريم لها وأن أعمال كامل وقتها وجهدها في تربية الأبناء ورعاية أسرتها أفضل من خروجها للعمل وإن كان لديها وقت متبقى عن ذلك فمن الأولى أن تشغله في طاعة ربها واستدلوا بقوله عز وجل "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَرْجِنَ تَرْجُحَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقْمِنَ الصَّلَاةَ وَأَتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطْعِنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" <sup>(١٧)</sup>.

بل يُجبر الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو ابناً أو أخاً أو ولياً على العمل للإنفاق على نفسه وعلى من يعول من النساء، والإإنفاق من الرجل على المرأة واجب شرعاً يحرم التخلص عنه ويعرض مانعه إلى غضب الله وعذابه <sup>(١٨)</sup>.

كما أن أنوثة المرأة وطبيعتها تجعل لها حقاً في أن تكون زوجة وأمًا وربة بيت وهذا تكليف إلهي، وقد خلقها الله لأجل ذلك وقد جاء الشرع بهذا التكليف فهو حق لها من جانب، وواجب عليها من جانب آخر ولا يجوز لأحد أن يضيف لها وجهاً ثالثاً وهو خروجها من بيتهما لتشغل بغير مهمتها في التكسب الدائم والاحتراف الرتيب ومن قال بأن العمل حق للمرأة فلا تستطيع أن تلحقه بما يعرفه الناس من أنواع الحقوق بل الحقوق التي قررتها الشريعة هي أن تكون زوجة، وأمًا، وربة بيت ومربيبة أجيال <sup>(١٩)</sup>.

وبهذا يتضح لدى هذا الاتجاه أن وظيفة المرأة الأساسية هي رعاية أسرتها ومساعدة الرجل بأداء دورها في البيت ورعاية الأبناء. إلا أنه إذا اقتضت الضرورة ذلك وكان لابد من العمل فلها أن تعمل فيما يناسبها من الأعمال كالتواليد، وتمريض النساء وتعليم البنات

ولا يجوز مزاحمة الرجال في مجال عملهم ويجب أن تأخذ إذن الزوج عند الخروج للعمل<sup>(٢٠)</sup>.

الفريق الثاني: عمل المرأة حق لها فلا تمنع منه إن أرادته ولا يجوز منها من ذلك كما أن للمرأة الحق في العمل والتصرف في أموالها، وبالتالي لا يشترط هذا الفريق الضرورة بل يلزمونها بضوابط الشريعة فالمرأة عندهم كالرجل هي منه وهو منها، كما قال الله تعالى : "بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ"<sup>(٢١)</sup>.

والإنسان كائن حي من طبيعته أن يفكر ويعمل وهي نصف المجتمع الإنساني ولا يتصور من الإسلام أن يعطى نصف مجتمعه ويحكم عليه بالجمود أو الشلل فيأخذ من الحياة ولا يعطيها ويستهلك من طيباتها ولا ينتج لها شيئاً<sup>(٢٢)</sup>. إلا أن أنصار هذه الاتجاه يرون ضرورة التزام المرأة بأداب الخروج من البيت وأحكام الشريعة.

وأدلة هذا الاتجاه :

١. قوله تعالى عن موسى : "وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ ذُو نِيمِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ"<sup>(٢٣)</sup>.

وجه الدلالة: إن عمل ابنتي شعيب في رعي الأغنام وسقيها، للحاجة، ووجه الحاجة في قولهما: "وأبونا شيخ كبير"؛ وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يدل نص على المنع، ولم يوجد؛ فيجوز خروج المرأة للعمل إن كان هناك حاجة.

٢. روى البخاري عن الربيع بنت معوذ قالت: "كنا مع النبي نسقي ونداوي الجرحى، ونرد القتلى إلى المدينة"<sup>(٢٤)</sup>.

٣. روى مسلم عن أنس قال: "كان النبي يغزو بأم سليم، ونسوة من الأنصار معه فيسقين الماء، ويداولين الجرحى"<sup>(٢٥)</sup>.

وجه الدلالة من الحديثين السابقين: أذن النبي لهؤلاء النساء في العمل؛ في التطبيب والسبكي في الجهاد؛ للحاجة *إليهنّ*، ووجه الحاجة أن الظاهر أنهنْ كن يحسنّ هذه المهنة، وكان الرجال أقلة ومنشغلين بأعمال القتال<sup>(٢٦)</sup>.

٤. ورد في السير أن رفيدة الأسلمية اتخذت خيمة في مسجد الرسول كانت تداوي فيها الجرحى، وتحتسب بنفسها على خدمة من كان به ضياعة (أي حاجة) من المسلمين، فلما أصيب سعد بن معاذ في الخندق؛ قال رسول الله: "اجعلوه في خيمة رفيدة حتى أعوده من قريب"<sup>(٢٧)</sup>.

وجه الدلالة: أقر النبي رفيدة على عملها في التمريض والتطبيب، وخدمة من به حاجة من المسلمين، فيدل على جوازه للحاجة، ووجه الحاجة إتقانها العمل، مع فقر الصحابة عن إيجاد الطبيب.

وهذا الدليل يختلف عن سابقيه في كونه خارج نطاق الجهاد؛ بل هو في الوضع العادي، ولا يختص العمل فيه بالنساء؛ كما هو ظاهر الحديث؛ وبناء عليه فإنه يمكن القول بجواز اتخاذ النساء الطبيبات العيادات الخاصة التي تستقبل فيها النساء المريضات في الحالات العادية، ويمكن أن تطبب الرجال عند الضرورة والحاجة<sup>(٢٨)</sup>.

٥. كانت النساء على عهد النبي يباشرن التوليد والختان، فكان منها القابلات والخافضات، وقد روى أبو داود عن أم عطية أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي: "لا تنهكِ؛ فإن ذلك أحظمى للمرأة، وأحب إلى البعل"<sup>(٢٩)</sup>، أي : لا تبالغ في الخفاض.

وجه الدلالة: يدل هذا الحديث على أن للمرأة احتراف مثل هذه الأعمال، ويقاس عليها مثلها مما يخص المرأة، ويمكن أن تختن الأطفال الذكور عند الحاجة والضرورة. مما سبق عرضه يتضح أن الفريقين لم يختلفا على مشروعية عمل المرأة وأنه مباح ولكن محل الخلاف بينهما. هل عمل المرأة يرتبط بالضرورة والحاجة أم غير ذلك ؟

ومن الملاحظ من وجهة نظرنا الخاصة أيضاً أن لكل فريق رأيه سواء من اشترط الضرورة بأنها كانت من منطلق الحفاظ على المرأة والبعد بها عن الفتنة والمشقة لاسيما وأن الإنفاق هو واجب الرجل. إلا أنها يجب أن نقرر وبحق أن ليس كل خروج للمرأة من بيتها فيه مشقة أو فتن خاصة إذا التزمت بالضوابط الشرعية.

ويجب أن نذكر أيضاً في هذا الصدد أن ليس كل مكوث للمرأة في البيت تعطيل لطاقتها. بل يجب أن نقدر دور المرأة في تربية الأبناء وتقويمهم وخروجهم إلى المجتمع رجالاً ونساءً صالحين يساهمون في عملية الإنتاج والبناء.

كما يجب أن لا نغفل في عصرنا الحالي ما أصبحت عليه الحياة من ارتفاع تكاليف معيشة ترهق كاهل الأسر ومن متطلبات الأبناء سواء في التعليم والصحة الأمر الذي تحتاج معه الأسر إلى موارد من الدخل أخرى بجانب عائلها الأساسي وهو الرجل، ولا نجد أقرب من هذا المؤازر للرجل غير المرأة. وعلى هذا النحو فإن عمل المرأة مباح ولكن يجب أن يكون لحاجة حقيقة وواقعية، وأن لا يطغى ولا يؤثر على دورها في رعاية الأسرة وتربية الأبناء.

#### **الفرع الثاني : مشروعية عمل المرأة في المواثيق والمعاهدات الدولية :**

*The Second Topic: The Legitimacy of Woman's Work in Conventions and International Treaties:*

ورد في ميثاق الأمم المتحدة عند الإشارة إلى حقوق الإنسان أن من بين مقاصد الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحربيات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك اطلاق بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال ولا النساء إذ ورد في نص (المادة/٥٥) أن الأمم المتحدة تعمل على "أن تشجع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال ولا النساء ورعاة تلك الحقوق والحربيات فعلاً" كما أنطط الميثاق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المواد رقم ٦٨، ٦٢ أن يحقق ذلك<sup>(٣٠)</sup>.

وقد صدر بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ م موضحاً كافة الحقوق والحربيات الأساسية من حقوق سياسية ومدنية، وحقوق اقتصادية واجتماعية، ومنها:

الحق في العمل ثم بعد ذلك تم إقرار اتفاقيتين هامتين في إطار الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ م ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد بینا مضمون كل حق مشمول بالحماية الدولية.

كما ورد حق المرأة في العمل في إعلان القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧ م؛ إذ تقرر (المادة/ ١٠) حقوق متساوية للمرأة مثل الرجل بشأن الأجر و اختيار المهنة والترقي والتدريب المهني والاجازات والتعويضات العائلية<sup>(٣١)</sup>.

وكذا عالجت الاتفاقيات الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ م، عمل المرأة في القسم الثالث المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المادة الحادية عشرة.

يتضح مما سبق مدى اهتمام المواثيق والمعاهدات الدولية بالعمل كحق من حقوق الإنسان بصفة عامة، وكذا كحق من حقوق المرأة مع الإشارة إلى المساواة بين الرجل والمرأة دون تمييز.

### **المطلب الثالث : ضوابط عمل المرأة خارج البيت :**

*The Third Issue: The Regulations of Woman's Work Outside the House:*

في ضوء الشريعة الإسلامية هناك العديد من الضوابط التي تحكم عمل المرأة خارج البيت وقد ذكر بعض هذه ممن تحدثوا عن عمل المرأة<sup>(٣٢)</sup> وسوف نوضحها على النحو الآتي:

#### **أولاً : الالتزام بآداب الخروج من المنزل :**

*First: Adhering the Decencies of Leaving the House:*

لأن خروج المرأة من بيتها قد يكون لازماً ولذلك لم يمنعها الإسلام من الخروج فهي تخرج مثلاً للحج أو لطلب العلاج أو للعلم أو العمل إلا أن الإسلام قد وضع لخروجها ضوابط شرعية وهي:

١. عدم التبرج: يقول المولى عز وجل في كتابه الكريم "يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا زَوَاجَكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُذْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْهِنَّ...".<sup>(٣٣)</sup> وكذا في كتابه الكريم "وَقَرْنَ فِي

**بُيُوتُكُنَّ وَلَا تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى**<sup>(٣٤)</sup> الواضح من الآيات السابقة أن هناك أمر من الله عز وجل لنبيه "عليه وسلم" بخصوص زوجاته وبناته ونساء المؤمنين بأن يدنين عليهن من جلابيبهن. وكذا للمرأة للقرار في بيتها لأن في التبرج وخروج المرأة من بيتها فيه فتح باب للفتنة والفساد.

٢. عدم الخلوة والاختلاط بالرجال : لقول رسول الله "عليه وسلم" "لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل إلا مع ذي محرم"<sup>(٣٥)</sup>.  
وقال "عليه وسلم" "لا يخلون رجال بأمرأة ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم"<sup>(٣٦)</sup>، من هنا يتضح نهي رسولنا الكريم عن الخلوة لأن فيها فتح باب للشيطان والمفاسد.  
كما نقل الشوكاني الإجماع على تحريم الخلوة بالأجنبيه<sup>(٣٧)</sup>.

والإمام أبو حنيفة - رحمه الله - كره أن يستأجر الرجل امرأة حرمة يستخدمها ويخلو بها ولا يؤمن أن يطلع الرجل على بعض محسنهما فيقع في المعصية أو الفاحشة<sup>(٣٨)</sup>.  
٣. تحجب الإثارة ومواطن الفتنة: قال تعالى "فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ"<sup>(٣٩)</sup>.

وقال "عليه وسلم" "ما تركت بعدي فتنة هي أضر على الرجال من النساء"<sup>(٤٠)</sup>.  
ولما كانت من الضرورة خروج المرأة من البيت للعمل لزم عليها أن تتتجنب الإثارة والكلام الذي تميل إليه قلوب الرجال بل يجب عليها أن تحتشم.

٤. أن يكون العمل حلالاً: لا يجوز للمرأة أن تعمل في عمل يخالف شرع الله كالعمل في النوادي الليلية أو القيام بالأعمال المنافية للآداب في الملاهي أو صلات الرقص مثلاً وكذا لا يجوز لها العمل في الأعمال التي تستغل فيها أنوثتها وعرض مفاتنها لمجرد الترويج لسلعة معينة وذلك بطريقة مخالفة للشرع والآداب العامة.

٥. إذن الولي: يقول الله سبحانه وتعالى "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ"<sup>(٤١)</sup>.

يتضح أن القوامة في البيت للرجل وليس للمرأة فلا يجوز لها الخروج من بيتها إلا بإذن ولديها سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ. وأن الولي هو المكلف بالإإنفاق فكان له أن يأذن لها بالخروج للعمل أو يمنع ذلك لأن فليس مطلوب من المرأة في الأساس السعي في الكسب ولا حتى الإنفاق على نفسها أو غيرها إلا في حالات أوجبتها الشريعة.

### **ثانياً : أن لا تعارض العمل مع مهمتها الأساسية :**

#### *Second: The Work Does not Conflict with Her Primary Task:*

إن الله قد خلق الرجل والمرأة وجعل لكلّ منهما دوراً أساسياً يناسب طبيعته ومسؤوليته تجاه الآخر فدور الرجل هو العمل والسعى نحو الرزق لتوفير كل سبل العيش الكريم للزوجة والأبناء وفي سبيل ذلك قد يتحمل الرجل المشقة والكثير من العناء بخلاف المرأة فهي مسؤولة عن رعاية الأسرة وإعداد مطالب الزوج وتربية الأبناء وهذه رسالة عظيمة لا تقل أهمية عن دور الرجل فالمرأة مكلفة ومسئولة عن أطفالها وعن طعامهم وتربيتهم وتأديبهم وهذا الدور لا يستطيع أن يقوم به الرجل .

وبالتالي إذا تعارض عمل المرأة مع مهمتها الأساسية التي خلقت لأجلها وكفها الله بها وهي الاهتمام ببيتها بالإنجاب والتربية والزوج، فإن عليها أن تضحي بعملها خارج البيت لأداء هذه المهمة الصعبة والتي خطط لها أعظم وفوائدها وآثارها أكبر .

فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها مسئولة عن رعيتها" <sup>(٤٢)</sup>.

### **ثالثاً : أن يتناسب العمل مع طبيعتها وقدرتها :**

#### *Third: The work must commensurate with its nature and ability:*

إن للمرأة بنية جسدية وتكوينية تختلف عن الرجل فالمرأة من طبيعتها الرقة والنعومة أما الرجل فمن طبيعته القوة والخشونة. وإذا أرادت المرأة أن تخرج للعمل وجب أن يتناسب العمل مع طبيعتها وقدرتها فجسد المرأة مهيأ للحمل والولادة والارضاع ولا يقوى على ممارسة الأعمال الشاقة والمرهقة بخلاف الرجل. فمن غير المتصور عمل المرأة في المناجم

والمحاجر وكذلك لا يجوز للمرأة أن تقوم بالأعمال التي فيها مخاطرة على نفسها أو جنينها ولا يجوز لها أن تعمل في أعمال بناء البيوت أو الجيش<sup>(٤٣)</sup>.

وقال الله تعالى "فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوُّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى(١١٧) إِنَّ لَكَ إِلا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِي(١١٨) وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى(١١٩)"<sup>(٤٤)</sup>.

ففي قوله تعالى "فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا" الأمر لأدم وحواء وفي قوله تعالى "فتشقى" هنا الخطاب موجه لآدم وحده لأن الشقاء على آدم وحده في طلب الرزق والسعى وتوفير متطلبات المرأة.

#### رابعاً : أن تحتاج المرأة إلى العمل أو يحتاجها المجتمع :

*Four: Woman Should Be in Need of Work or the Society Needs Her:*

##### ١ - حاجة المرأة للعمل :

اشترط كثير من العلماء إباحة عمل المرأة بحاجتها للعمل أو يحتاجه المجتمع بحيث لا يقوم به الرجال وتحتاج المرأة إلى العمل إذا فقدت العائل.

ومن الملاحظ أن يكون لديها عائل لكنه عاجز عن العمل والكسب فلها أيضاً أن تخرج للعمل فهذه ضرورة أن تعمل لتنفق على نفسها وأسرتها وقد يكون العائل غير عاجز ويعمل إلا أن دخله لا يفي باحتياجات أسرته فهنا لا سبيل إلا بخروج المرأة للعمل ومساعدته ولو بجزء من راتبها.

و خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الحياة وكثرة احتياجات الأبناء إلا أن بعض النساء تعمل لحجج تافهة كغرض اثبات شخصيتها وتنميتها ولتشتت قدرتها على الأعمال التي كانت حكراً على الرجل ولتحقيق أهدافها وطموحاتها الشخصية.

وتهدف بعض النساء من وراء العمل خارج البيت إلى شغل وقت فراغها فيما ينفع ولترفع عن نفسها السأم القاتل الذي يسببه لها بقاوتها الطويل في البيت وكثرة الفراغ وخاصة بعد توفر كثير من الصناعات التي تسبب لها الفراغ وخاصة الأدوات المنزلية الكهربائية التي خففت عنها كثير من الأعباء<sup>(٤٥)</sup>.

ورغم هذا فالمرأة تستطيع أن تثبت شخصيتها في بيتها بالقراءة وتعلم المهارات المختلفة التي تعود على أسرتها بالنفع وإدخال البهجة على الأبناء.

## ٢- حاجة المجتمع لعمل المرأة :

المجتمع يحتاج إلى عمل المرأة فقد أوضحتنا مدى أهمية عمل المرأة في المجتمع ومساهمتها في الإنتاج. بل قد تكون الحاجة إلى عمل المرأة ملحة في بعض الأعمال مثل تعليم البنات والنساء والتوليد والتمريض.

فمن الأفضل والأولى أن تعلم المرأة المرأة والرجل الرجل وكان رسول الله "عليه وسلم" أحياناً يقول لعائشة رضي الله عنها أن تعلم بعض النساء وخاصة في المسائل الخاصة التي يصعب على الرجل أن يفصل فيها الحديث.

جاءت امرأة إلى رسول الله "عليه وسلم" تسأله كيف تتطهر فقال لها خذي فرصة من مسلك فتطهري بها. قالت كيف أتطهر ؟ قال : سبحان الله تطهري، فاجتنبها عائشة رضي الله عنها وقالت لها تتبقي أثر الدم<sup>(٤٦)</sup>.

وأما حاجة المجتمع إلى عمل المرأة فإنها تمثل الحاجة إلى المرأة خاصة كالتوليد ومعالجة الأمراض النسائية وتمريض النساء وكذلك في تدريس البنات وهذه الأعمال تدرج تحت واجبات الكفاية بحيث يجب العمل للنساء في مثل هذه الأعمال لعدد كاف يسد حاجة المجتمع يعني أن يسقط الأثم عن الجميع إذا قام به من يكفونا حاجة الآخرين<sup>(٤٧)</sup>. فعلى المرأة إذا عملت خارج البيت أن تلتزم الضوابط المذكورة كما أوضحتنا.

ومن الملاحظ من وجهة نظرنا أن بعض هذه الضوابط يصب مباشرة في صالح المرأة ذاتها وصونها وبعد بها عن أي مشقة في العمل المرهق الذي لا يتناسب مع طبيعتها التي فطرها الله عليها. وكذا اجتناب مواطن الفتنة والاثارة. وكان عدم جواز عمل المرأة في الأعمال غير المشروعة والمنافية لآداب المجتمع إنما هو من قبيل المحافظة على المرأة والذود بها عن أي شبّهات.

وعلى الجانب الآخر نرى عدم جواز اغفال الحاجة الملحة لعمل المرأة حتى لنفسها ومن تعول إذا كانت تعول، وكذا بالنسبة إلى المجتمع ودورها في التنمية، وما ينتاب المجتمع المعاصر من تطورات متلاحقة على كافة الأصعدة وظهور بعض المهن التي تتطلب عمل المرأة أكثر من الرجل كل هذا من وجهة نظرنا كان مقوماً أساسياً نحو انطلاق المرأة في مجال العمل والبناء جنباً إلى جنب مع شريك الحياة وهو الرجل على أنه يجب على المرأة أن تلتزم بضوابط الدين الحنيف والتي هي عمد تماسك مجتمعاتنا وترتبط نسيجه في لحمة واحدة. من خلال ما تقدم يتضح لنا مدى حاجة المجتمع لعمل المرأة والامر الذي ينعكس في النهاية على زيادة الإنتاج وتنمية المجتمع.

## المبحث الثاني

### *Section Two*

## أثر عمل الزوجة على النفقة الزوجية والذمة المالية المستقلة

### *The Effect of Woman's Work on the Expenditure and Independent Financial Disclosure*

في هذا المبحث نتطرق من خلال مطلبين وفي كليهما يتضح مدى أثر عمل الزوجة في النفقة الزوجية وكذا الذمة المالية المستقلة، لأن النفقة في الأساس واجبة على الزوج وذلك بعدها من أحكام عقد الزواج الصحيح نتيجة الاحتباـس، إلا أن المرأة قد تخرج للعمل كما أوضـحـنا وتكتـسب أجراً من هذا العمل وهنا تأتي أهمية عرض الموضوع. وكما يتـضحـ من خـلالـ الـدرـاسـةـ مـدىـ التـداـخـلـ وـالـتأـثـرـ بـيـنـ كـلـ مـنـ عـمـلـ الزـوـجـ سـوـاءـ دـاخـلـ أوـ خـارـجـ المـنـزـلـ وـبـيـنـ النـفـقـةـ الزـوـجـيـةـ مـنـ إـذـ اـسـتـحـقـاقـهـ أوـ سـقـوـطـهـاـ. وكـذـاـ نـعـالـجـ اـسـتـقـلـالـ الذـمـةـ المـالـيـةـ لـلـزـوـجـةـ مـنـ خـالـلـ نـقـاطـ عـدـةـ.

### المطلب الأول : أثر عمل الزوجة خارج وداخل المنزل على النفقة الزوجية :

#### *The First Issue: The Effect of Woman's Work Inside and Outside the House on the Marital Expenditure:*

إن الأصل هو أن نفقة المرأة واجبة على زوجها وأن سبب وجوبها هو احتباـسـ المرأةـ لـصالـحـ الرـجـلـ وـكـذـاـ التـمـكـينـ وـلـكـنـ إـذـاـ خـرـجـتـ المـرـأـةـ لـلـعـلـمـ وـبـدـونـ إـذـنـ سـقطـتـ نـفـقـتـهاـ عـلـىـ زـوـجـهـاـ. وـبـالـتـالـيـ لـاـ تـسـتـحـقـ النـفـقـةـ مـنـ زـوـجـهـاـ وـعـلـةـ سـقـوـطـ النـفـقـةـ زـوـجـيـةـ بـعـمـلـ زـوـجـهـاـ هـوـ عـدـمـ تـحـقـقـ الـحـبـسـ الشـابـتـ عـلـيـهـاـ بـالـنـكـاحـ<sup>(٤٨)</sup>.

ويرى أبو حنيفة أن سبب سقوط النفقة الزوجية بعمل الزوجة إنما هو الحق الثابت للزوج بسبب النكاح فإذا انفـيـ الاحتـباـسـ لـغـيرـ عـذـرـ شـرـعيـ فإـنهـ لاـ تـجـبـ النـفـقـةـ عـلـىـ زـوـجـهـاـ<sup>(٤٩)</sup>. فـخـروـجـ الزـوـجـةـ لـلـعـلـمـ بـدـونـ إـذـنـهـ يـؤـثـرـ لـدـيهـمـ فـيـ نـفـقـتـهـاـ وـلـذـلـكـ فـالـزـوـجـةـ الـتـيـ تـحـتـرـفـ وـتـكـتـسـبـ لـمـ تـفـرـغـ نـفـسـهـاـ لـزـوـجـهـاـ وـلـمـ تـسـلـمـهـ التـسـلـيمـ الـكـامـلـ فـلـوـ مـنـعـهـاـ مـنـ ذـلـكـ وـعـصـتـهـ كـانـتـ نـاـشـزـةـ مـاـدـاـمـتـ خـارـجـةـ مـنـ بـيـتـهـ وـبـالـتـالـيـ لـاـ تـسـتـحـقـ النـفـقـةـ مـنـهـ فـعـلـةـ سـقـوـطـ النـفـقـةـ زـوـجـيـةـ بـعـمـلـ زـوـجـهـاـ هـوـ عـدـمـ تـحـقـقـ الـحـبـسـ الشـابـتـ عـلـيـهـاـ بـالـنـكـاحـ<sup>(٥٠)</sup>.

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة. أن سبب وجوب النفقة هو التمكين من الوطء والاستمتاع فتسقط حينما ينتفي ذلك فعلاً سقوط نفقة الزوجة بالعمل ليس بخروجها للعمل وإنما هو ارتباطها بالتمكين<sup>(٥١)</sup>. أي أن ليس المناط في هذا الأمر هو ذات العمل أو طبيعته وإنما الخروج للعمل بدون إذن الزوج أو موافقته، ولمعرفة أثر عمل الزوجة على النفقة لابد أن نبحث في موضوعين : الأول: الخروج للعمل بدون إذن الزوج، والثاني : الخروج للعمل بعلم الزوج وموافقته.

### **أولاً: الخروج للعمل بدون إذن الخروج :**

#### *First: Going to Work without Permission:*

إذا كانت المرأة قد خرجت إلى العمل بغير إذن الزوج سواء أكانت أجيرة أو مالكة للعمل فللفقهاء ثلاثة أراء فقهية في هذه المسألة وهي على النحو الآتي:  
 الرأي الأول : أن نفقة المرأة العاملة تسقط حال عملها بدون إذن زوجها وهذه أراء عدد من فقهاء الحنفية الأوائل والمعاصرين، إذ قال ابن نجيم في البحر الرائق "وبه عُرف جواب واقعة في زماننا أنه لو تزوج من المحترفات الالاتي تكون في النهار في مصالحها وفي الليل عنده فلا نفقة لها"<sup>(٥٢)</sup>.

وعرف محمد قدرى باشا الزوجة المحترفة بأنها "الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت نهاراً وعند الزوج ليلاً إذا منعها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة"<sup>(٥٣)</sup>.

ومن الملاحظ على هذه الأراء أنها مبنية على أن الناشر تسقط نفقتها، وأن خروج المرأة من بيتها لحرفتها وعملها بدون إذن الزوج يعد نشوزاً، ويمنع من الاحتباس لأن العلة عند الحنفية هي الاحتباس.

الرأي الثاني: أن نفقة الزوجية لا تسقط مطلقاً بعمل المرأة ولو بدون إذن الزوج، وهذا الرأي يمكن تحريره من قول من يرى أن الشوز لا يسقط النفقة الزوجية.

حيث ورد في مصنف أبي شيبة "أن الحَكْمُ سُئلَ عن امرأة خرجت من بيت زوجها عاصية هل لها نفقة، قال : نعم<sup>(٥٤)</sup>. وهذا رأي المالكية<sup>(٥٥)</sup>، والظاهرية<sup>(٥٦)</sup> وقد وافق عدداً من

الباحثين المعاصرین هذا الرأی إلا أنهم قيدوه بأن لا تكون طبيعة عمل المرأة منافية لمصلحة الأسرة<sup>(٥٧)</sup>.

القول الثالث : أن المرأة العاملة بدون إذن زوجها لا تسقط نفقتها تماماً وإنما ينقص تقديرها وهذا القول يمكن تخریجه على قول فقهاء الحنابلة<sup>(٥٨)</sup>، وعن بعض الشافعية<sup>(٥٩)</sup>. والذي أميل إليه هو القول الثالث بأن المرأة إذا كانت عاملة وخارجية عن منزلها فلها النفقه ولو كانت تعمل بدون إذن زوجها وإن عدم الإذن هنا يؤثر في تقدير النفقة وليس في أسقاطها تماماً، أما أسباب ترجيحي للقول الثالث فهي عديدة منها:

- ١- إن هذا القول يُعدُّ وسطاً بين القولين الأولين وفيه أعمال لمعنى الموجود في القولين معاً.
- ٢- إن هذا القول يؤكد المقصود الشرعي من وجوب النفقة إلا وهو "التمكين من الزوجة" فإذا لم يتحقق التمكين التام وإنما تحقق بعضُ منه، وبالتالي ينقص تقدير النفقة في المقابل من الموجود من التمكين.
- ٣- إن هذا القول أيضاً فيه مصلحة لكلٍّ من الزوجين ودفع الضرر عنهم فإذا كانت المرأة ذات تجارة أو مال فإن خروجها لإدارة شؤون اعمالها فيه مصلحة واضحة على عكس ما إذا ما منعت من إدارته مما يسبب ضرراً لها.

أما مصلحة الزوج فلم تهمل بل رُعِيت بوجود التمكين والسكن في بعض الأيام وكان المقابل في النقص من التمكين هو مساعدته في الإنفاق على الأسرة.

٤- لا شك أن أعمال هذا الرأي ما فيه مراعاة للمتغيرات الموجودة في هذا الوقت الذي أتسم بغلاء المعيشة وكثرة المصاريف والاحتياجات، ولهذا كان عمل المرأة وسيلة مهمة لسد هذه الاحتياجات الضرورية للأسرة.

### **ثانياً : الخروج للعمل بإذن الزوج :**

*Second: Going to Work with Permission:*

للفقهاء قولان في هذا الأمر :

القول الأول : للجمهور<sup>(٦٠)</sup> أن نفقة الزوجة لا تسقط بإذن الزوج لأن المرأة أنما فوتت حق الزوج بإذنه ورضاه، فكأنما هو من أبتدأ في أسقاط حقه، فلا يقابل هذا الشيء شيء،

فلا يسقط شيء من حقوقها ثابتة لها شرعاً، وبناءً على ذلك يثبت للمرأة العاملة خارج المنزل النفقة إذا كان عملها بإذن زوجها.

القول الثاني : بعض الشافعية<sup>(٦١)</sup> قالوا أن النفقة تسقط بخروج الزوجة إلى عملها بإذن زوجها أو بدون إذنه لأن علة ثبوت النفقة هو "التمكين التام" وقد فات بخروجها وإذا أنتفت العلة أنتفي الحكم.

وأقرب القولين للترجح هو القول الأول لأن النفقة إذا سقطت مع إذن الزوج لما كان هناك معنى لإذنه.

ولإذن الزوج صورٌ وحالات عديدة منها :

١- الإذن أو الموافقة الصريحة : وتظهر هذه الصورة عند إبرام عقد الزواج أو بالموافقة بعد الزواج بفترة معينة<sup>(٦٢)</sup>.

٢- الموافقة الضمنية : وتظهر هذه الصورة أن يعلم بخروج المرأة للعمل ويتركها ولا يمنعها منه، أو أن يقوم بمساعدتها على العمل<sup>(٦٣)</sup>.

٣- ادراج شرط واضح في العقد : وذلك بأن تشترط الزوجة أو الولي عند أبرام عقد الزواج العمل مع موافقة الزوج لهذا الشرط أو عدم منعها من العمل.

وقد أختلف الفقهاء في مدى إلزام الزوج بهذا الشرط على قولين:  
الأول : ذهب إليه الحنفية<sup>(٦٤)</sup> والشافعية<sup>(٦٥)</sup> بعدم صحة الشروط المقترنة في العقد مما ليس متعلقاً بالمهر، وبالتالي لا يلزم الوفاء به لأنه يفوت عليه حقاً ثابتاً وهو حق (الاحتباس الكامل).

أما المالكية<sup>(٦٦)</sup> : فقد ذهبوا إلى صحة هذه الشروط إلا أن حكمها هو الاستحباب وعدم اللزوم، وبالتالي يحق للزوج أن يتراجع عن موافقته السابقة.

الثاني: يذهب إلى لزوم هذا الشرط ووجوب الوفاء به وعدم سقوط النفقة به، وهو قول الحنابلة<sup>(٦٧)</sup> وبعض من المالكية<sup>(٦٨)</sup>، وأقرب الأراء ترجيحاً.

٤- الإذن العرفي : وتبين هذه الصورة بأن يتزوج الرجل امرأة موظفة ولم يشترط عليها ترك العمل، وقد جرى العرف أنها تستمرة بالعمل بعد الزواج.

بعض من الباحثين المعاصرین<sup>(٦٩)</sup> اعتبروا أن الزواج من المرأة العاملة أو الموظفة مع علم الزوج بعملها بمثابة الشرط المدون في العقد، أما الجانب الآخر من الباحثين المعاصرین<sup>(٧٠)</sup> فقد ذهبوا إلى أن العلم السابق ليس شرطاً في العقد وإنما هو بمثابة الإذن الضمني، فيجوز للزوج الرجوع عنه.

وأمّيل إلى ترجيح الرأي الأول وذلك لأن العلم عند العقد بمثابة الإجازة أو الموافقة بالعمل بعد الزواج وبالتالي لا يجوز له الرجوع عن هذا الشرط ولا يحق له أن يمنعها عن وظيفتها فإن عصت لا تُعد ناشزاً ولا تسقط نفقتها.

#### **موقف قانون الأحوال الشخصية العراقي :**

*The position of the Iraqi Personal Status Law:*

من وجهة نظرنا بالنظر في قانون الأحوال الشخصية العراقي لم نجد نصاً صريحاً يعالج مسألة سقوط النفقة الزوجية في حال خروج الزوجة للتكسب والعمل خارج البيت إلا أنها نستطيع أن نستحضر هذه الأحكام من فحوى القانون وذلك في نص (المادة/٢٥) في الفقرة الأولى منها "١. لا نفقة للزوجة في الأحوال الآتية : أ. إذا تركت بيت زوجها بلا إذن وبغير وجه شرعي".

معنى ذلك أن الخروج من البيت بلا إذن لا يوجب نفقة الزوجة على الزوج ومن الخروج: خروج الزوجة للعمل؛ فإذا خرجت من البيت بلا إذن وكان خروجها للعمل معنى ذلك سقوط الحق في النفقة إذا كان الخروج بلا إذن.

وهذا يعني أن المشرع العراقي قد أخذ برأي الحنفية في سقوط النفقة في حال خروج المرأة للعمل بدون إذن الزوج، وكان من الأفضل أن يأخذ المشرع برأي الحنابلة وبعض الشافعية (الذي سبق بيانه) في عدم سقوط نفقتها تماماً وإنما ينقض تقديرها فقط للأسباب العديدة التي سبق بيانها.

أما عن مسألة ادراج شرط في العقد من قبل الزوجة خاص بالعمل، فإن المشرع العراقي قد نص بصربيح العبارة في المادة السادسة في الفقرة الثالثة والرابعة على وجوب الإيفاء بالشروط المشروعة بعقد الزواج وللزوجة طلب فسخ العقد في حال عدم وفاء الزوج بهذه الشروط، وطالما كان شرط العمل من الشروط المشروعة والتي تحقق مصلحة للأسرة فلا بد أن يلتزم بها الزوج، وفي حالة رجوع الزوج عن الموافقة يحق للزوجة قانوناً طلب فسخ العقد طبقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة السادسة، وهذه المادة جاءت إعمالاً لرأي الحنابلة وبعض المالكية الذي سبق بيانه.

أما بالنسبة لضوابط عمل المرأة خارج البيت لم تذكر صراحة في القانون ولهذا فإن القانون يحيل إلى الشريعة الإسلامية في هذا الأمر.

إذ نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى بأن "إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه في حكم بمقتضى مباديء الشريعة الإسلامية الأكثـر ملائمة لنصوص هذا القانون". معنى ذلك أن الشريعة الإسلامية مصدر احتياطي بعد القانون فيما لم يرد فيه نص. وإذا كان أثر عمل الزوجة خارج البيت على النفقة الزوجية لم يأت صراحة فإن القانون يحيل إلى الشريعة الإسلامية.

#### **الفرع الثاني : أثر عمل الزوجة داخل المنزل على النفقة الزوجية :**

*The Second Topic: The Effect of Woman's Work Inside the House on the Marital Expenditure:*

#### **المقصود بعمل الزوجة من داخل البيت :**

*What is meant by the work of the wife from inside the house:*

نرى أن قيام الزوجة بالعمل من داخل المنزل هو العمل الذي تتكسب منه وتؤديه نظير أجر معين وتقوم به من داخل بيت الزوجية. وهو بطبيعة الحال خلاف عمل الزوجة لصالح أسرتها مثل أعمال الأئمة ورعاية أمور بيتها وزوجها من أعمال تربية الأبناء والاهتمام بزوجها والقيام بالأعمال اليومية لبيت الزوجية وأمور المعيشة، ويتساوى مع عمل الزوجة خارج المنزل في أنه يكون مقابل أجر، وكذا في أنه يستهلك وقتاً من أوقات تفرغ المرأة لبيتها وأسرتها حتى وإن كانت داخل البيت.

وأسباب وجود هذا النوع من العمل في نظرنا عديدة وهي:

- ١- منها أن بعض النساء تفضله على العمل خارج المنزل لمنع الاختلاط والتزاحم بين الرجال.
- ٢- فيه تكون المرأة أكثر قرباً من أسرتها وهي بطبيعة الحال داخل بيتها.
- ٣- فيه توفير لنفقات العمل من المواصلات وغير ذلك.
- ٤- دعت إليه الحاجة نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة ورغبة المرأة في الموازنة بين رعاية شؤون أسرتها بالقرب من أبنائها داخل بيتها وبين دورها في المساعدة في نفقات المعيشة والمساهمة مع الرجل في تكاليف الحياة اليومية.

#### **مشروعية عمل المرأة من داخل البيت:**

##### *The Legitimacy of Woman's Work from Inside the House:*

نستطيع القول بأن مشروعية عمل المرأة من داخل البيت يستمد أصله من مشروعية عمل المرأة خارج البيت فإن كان لها الحق في العمل خارج البيت فمن الأولى أن يثبت لها الحق في العمل من داخل البيت وذلك كله في نطاق الضوابط المشروعة فمن يملك الكثير يملك القليل.

ونجد أن لعمل المرأة من داخل البيت ذات الأهمية ذات الأهمية التي تحدثنا عنها في موضوع أهمية عمل المرأة ومشاركتها في الإنتاج سواء ما يخص المجتمع أو الأسرة أو حتى للمرأة نفسها. وكذا نجد أن كثيراً من الضوابط التي ذكرناها عند الحديث عن ضوابط عمل المرأة خارج المنزل تصلح أن تطبق بل هي واجبة التطبيق وذلك بخلاف بعض الضوابط والتي من غير المتصور أعمالها وتطبيقها على عمل المرأة من داخل البيت مثل الالتزام بآداب الخروج من المنزل لأن أساساً هنا لا خروج من المنزل ولكن يجب من ناحية أخرى الالتزام بأن لا يتعارض مع طبيعتها وقدرتها وأن تحتاج المرأة إلى العمل أو يحتاج المجتمع ويجب كذلك أن يكون بإذن الزوج، وأن يكون العمل حلالاً.

ومن أمثلة الأعمال التي تقوم بها المرأة من داخل البيت التجارة المنزلية للنساء من داخل البيت والخياطة والتطريز. وكذا القيام بإعداد أنواع من الأطعمة والطبخ وغير ذلك من الأعمال، أو العمل عن طريق وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت أو الهاتف أو نحوه.

### **أثر عمل المرأة من داخل البيت على النفقة الزوجية :**

*The Effect of woman's Work from inside Home on Marital Alimony :*

أوضحنا أن سبب وجوب النفقة هو الاحتياس والتمكين لصالح الرجل ولذا تجب عليه النفقة عليها. وفي قول أبي حنيفة بأن سبب سقوط النفقة بعمل الزوجة إنما هو الحق الثابت للزوج بسبب النكاح. فإذا انتفي الاحتياس لغير عذر شرعي فإنه لا تجب النفقة على الزوج<sup>(٧١)</sup> والاحتياس هنا متحقق وغير منتفي إذ أن المرأة لم تخرج من البيت.

ولذا لا نرى أدق من رأي المالكية والشافعية والحنابلة نستعين به في هذا المقام إذ يرون أن سبب وجوب النفقة هو التمكين من الوظيفة والاستمتاع فتسقط حينما ينتفي ذلك فعلاً سقوط النفقة الزوجية بالعمل ليس بخروجها للعمل وإنما هو ارتباطها بالتمكين<sup>(٧٢)</sup>. ولأن المرأة سلمت نفسها تسلیماً كاملاً، ولأن الرجل ليس من حقه الحجر على المرأة في أنواع الكسب<sup>(٧٣)</sup>. وقد ذكر الفقهاء بعضاً من أمثلة الأعمال التي يمكن أن تقوم بها المرأة داخل المنزل مثل : تأجير نفسها لإرضاع صبي<sup>(٧٤)</sup>، وقيامها بالغزل أو العجن أو نقش الأيدي بالحناء ونحوه<sup>(٧٥)</sup>. وقد أوضحوا أن هذه الصور لا تسقط النفقة الواجبة على الزوج وقد خالف هذه الصور بعض من الحنفية<sup>(٧٦)</sup>، فقد قالوا أن للرجل الحق في أن يمنع زوجته من التكسب من المنزل أو نحوه ولو كان العمل داخل البيت، وذلك على اعتبار أن المرأة مستغنية عن التكسب بالنفقة الواجبة على الزوج.

### **موقف قانون الأحوال الشخصية العراقي :**

*The position of the Iraqi Personal Status Law:*

نصت الفقرة الاولى من المادة/٢٥) من قانون الأحوال الشخصية العراقي بأن لا نفقة للزوجة في الأحوال الآتية : " ١ . إذا تركت بيت زوجها بلا إذن وبغير وجه شرعي ". والزوجة هنا لم تخرج من المنزل إلا أنها قد نجد في الالتجاء إلى الفقرة الثانية من المادة الأولى حلاً

لهذا الموضوع والتي تنص على "إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه في حكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثـر ملائمة لنصوص هذا القانون".

وهذا وقد رأينا أن الرأي الأنسـب بل الأكثـر تعبيراً ودقة في هذا الموضوع هو قول الشافعية والمالكية والحنابلة من وجهة نظرنا الخاصة.

ويجب إلا نغفل أن التراضـي هو القوام الأسـاسي للحياة الزوجـية التي يجب أن تقوم على أساس من حسن المعاشرـة والرحمة بين الزوجـين في سبيل التعاون المثمر والتـفاهم البناء من أجل حـياة أفضل وراحة أكثـر لكـل من الزوجـين.

وصدق الله العظـيم إذ يقول "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" <sup>(٧٧)</sup>.

### **المطلب الثاني : أثر عمل الزوجة على استقلال الذمة المالية :**

*The Second Issue: The Effect of Woman's Work on the Independence of the Financial Disclosure:*

#### **الفرع الأول : تعريف الذمة المالية :**

*The First Topic: Defining Financial Disclosure:*

في اللغة : هي العهد. لأن نقضـه يوجب الذـمـة ومنـهم من جعلـها وصفـاً يصـيرـ بهـ الشخصـ أهـلاً لـلـإـيجـابـ لهـ وـعـلـيهـ وـالـذـمـامـ بالـكـسرـ ماـ يـذـمـ الرـجـلـ عـلـىـ اـضـاعـتـهـ منـ عـهـدـ <sup>(٧٨)</sup>.

وبـهـ سـمـيـ أـهـلـ الذـمـةـ فـاصـطـلـحـ الفـقـهـاءـ عـلـىـ اـسـتـعـمـالـ الذـمـةـ بـمـعـنـيـ الذـاتـ وـالـنـفـسـ لـأـنـهـاـ تـطـلـقـ عـلـىـ عـهـدـ وـأـمـانـ وـحـمـلـهـ الذـاتـ وـالـنـفـسـ فـسـمـيـ نـحـلـهـ بـاسـمـهـ <sup>(٧٩)</sup>.

في اـصـطـلـاحـ بـعـضـ الفـقـهـاءـ : لـهـ تـعـرـيفـ بـأـنـهـ يـرـادـ بـهـ نـفـسـ الإـنـسـانـ. وـالـنـفـسـ إـمـاـ أـنـ تـكـوـنـ صـالـحةـ لـلـتـكـلـيفـ أـوـ غـيـرـ صـالـحةـ لـلـتـكـلـيفـ <sup>(٨٠)</sup>.

وـيـعـرـفـهـ بـعـضـهـمـ الآـخـرـ بـأـنـهـ وـصـفـ اـعـتـبارـيـ مـقـدـرـ وـجـودـهـ فـيـ الإـنـسـانـ يـجـعـلـهـ أـهـلاًـ لـلـلـوـجـوبـ لـهـ وـعـلـيهـ. فـالـأـنـسـانـ يـولـدـ وـلـهـ ذـمـةـ صـالـحةـ لـلـوـجـوبـ لـهـ وـعـلـيهـ بـخـلـافـ سـائـرـ الـحـيـوانـاتـ <sup>(٨١)</sup>.

في التـشـريعـاتـ الـوضـعـيةـ : نـرـىـ تـعـرـيفـ الذـمـةـ المـالـيـةـ لـاـ يـخـرـجـ عـنـ كـوـنـهـاـ مـاـ لـلـشـخـصـ وـمـاـ عـلـيـهـ مـنـ حـقـوقـ وـالـتـزـامـاتـ مـالـيـةـ فـيـ الـحـالـ وـالـاستـقبـالـ.

والذمة المالية منظور إليها كمجموع وبعبارة أخرى هي مجموع ما للإنسان من حقوق وما عليه من التزامات ديون تقدر بالتقود في الحال أو الاستقبال أو هي مجموع الحقوق والواجبات التي لها قيمة مالية لكل شخص<sup>(٨٢)</sup>.

يتضح مما سبق أن الذمة المالية تتكون من شقين الأول إيجابي وهو حقوق الشخص الموجودة فعلاً أو التي تتعلق بالمستقبل والثاني سلبي وهو مجموع التزامات الشخص المالية. ويلاحظ أن المفهوم في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية يتلاقى في كلّ منهما من إذ استلزم شخصية تستند إليها الذمة المالية ولكن يختلفان بعد ذلك في النطاق فهي في الفقه الإسلامي تشمل الحقوق والالتزامات المالية وغير المالية أما في التشريعات الوضعية تشمل الالتزامات المالية فقط.

كما يلاحظ أنها لا تصرف إلى الأنواع الأخرى من الحقوق كالحقوق السياسية مثلاً. والذمة المالية لا تنفصل عن الشخصية فهي لا تستقل بذاتها بل تسند إلى شخص معين يجمع شقيها السلبي والإيجابي.

خلاصة القول أن الذمة المالية للإنسان هي مجموع ما له من حقوق وما عليه من التزامات. كما أنها ليست الرصيد بين العنصر الإيجابي والسلبي بل هي عبارة عن مجموعهما معاً كوحدة قائمة بذاتها أو مجموعة قانونية يطلق عليها الذمة المالية وهي قد تتضمن الحقوق والالتزامات المقبلة والتي من المتصور أن تتغير باستمرار ولا يجوز التنازل عن الذمة المالية أو جزء شائع منها أثناء حياة صاحبها أما بعد الوفاة فإن الذمة المالية تنقلب إلى تركة تؤول إلى مستحقيها من الورثة أو الموصي لهم.

#### **الفرع الثاني : أثر الزواج في أهليتها المرأة :**

*The Second Topic: The Effect of Marriage on Woman's Eligibility:*

هل مجرد زواج المرأة يحد من أهليتها واستقلالها في التملك والتعاقد أو اهليتها في التبرع من مالها؟

ليس للزواج أثر على استقلال أهلية الزوجة في التملك والتعاقد لأن مجرد كونها أنثى لا يعطي للزوج الحق في أن يتدخل في التصرفات المالية لزوجته. فالمرأة بعد الزواج تحافظ

بشخصيتها المالية المستقلة في التملك والتعاقد والزواج لا يقييد حقها في ذلك؛ فالمرأة بعد زواجها تمتلك ما كانت تملكه قبل الزواج من الأهلية المالية لمباشرة المعاملات المدنية وإبرام العقود بكافة أنواعها والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى "وَأَنْوَا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ بِحَلَةٍ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِئًا مَرِيًّا" <sup>(٨٣)</sup>.

ومقتضى ذلك أن تعامل الزوج مع زوجته ماليًا كالتعامل مع غيره فلها ما تستحقه ومنه المهر وكذا سائر الأموال <sup>(٨٤)</sup>.

وكذا من الأدلة قوله تعالى " وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دِيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءٌ فِي الْثُلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ" <sup>(٨٥)</sup>.

ووجه الاستدلال هنا أن مال المرأة يورث عنها وأنها توصي لمن شاءت وأن دين المرأة لازم لها في مالها مما يعني أن لها أهلية التملك والتصرف وأن نتائج تصرفها لازم لها في مالها <sup>(٨٦)</sup>.

أما ما يخص أثر الزواج في أن تهب المرأة أو تتبرع من مالها فهناك في الشريعة الإسلامية قولان للفقهاء :

**الأول :** الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة يرون أن المرأة الرشيدة ذات أهلية كاملة في التصرفات المالية على جهة التبرع والهبة كما هي فيها على جهة المعارضة وهي بعد زواجهما تملك قبض مهرها وتملك التصرف فيه تصرفًا كاملاً خالصاً دون تدخل أحد في سائر أموالها الأخرى فالمرأة كالرجل في أحکام الرشد والحجر فإذا بلغت الأنثى رشيدة انفك عنها الحجز وتولت التصرف في مالها كالذكر تماماً إذا بلغ رشیداً لا سلطة عليها في ذلك لزوج أو غيره سواء أكان التصرف معاوضة أم تبرعاً وهبة <sup>(٨٧)</sup>.

والثاني : المالكية وذهبوا إلى تقييد تصرف المرأة في مالها بما زاد عن الثالث فلا يجوز لها أن تتصرف به إلا بإذن زوجها فالمالكية وافقوا الجمهور في اكمال أهلية المرأة بالرشد وبعد البلوغ وأنه لا سلطة عليها بعد رشدها لأحد من زوج أو أب أو غيرهم<sup>(٨٨)</sup>.

#### **الفرع الثالث : سلطة المرأة في التملك والتصرف في مالها :**

*The Third Topic: Woman's Power to Own and Dispose of Her Property:*

المرأة كالرجل فلها أن تتملك الأموال فهي لها سلطة التملك ولها ذمة مالية خاصة بها

وكذلك الحال فيما يخص أهلية الأداء في التعاقد والتصرف فهي ثبت للمرأة كالرجل.

وحيينها تكون المرأة كاملة الأهلية بتحقق سن الرشد فلها أن تتسلّم أموالها ولها أن تمارس عليها جميع التصرفات المالية من عقود وغيرها؛ فعلى الوصي أو الوالي اختبار سن رشد من قارب البلوغ من مميز صغير أو صغيرة قبل البلوغ وبعده وإذا أنس الولي الرشد من المولى عليه سلمه أمواله بعد بلوغه يتصرف فيها فالرجل والمرأة على سواء في حد الرشد وتسلّيم الأموال والأئنة لا تؤثر في شروط تحقق الرشد؛ فالأنثى إذا بلغت وأنس الولي منها رشدًا دفع إليها مالها كالذكر والله تعالى لم يفرق بين النساء والرجال في أموالهم<sup>(٨٩)</sup>.

وعلى هذا النحو فالمرأة مثل الرجل تماماً، كما أن أهلية التملك والتصرف على مالها وكذا إبرام التعاقدات المالية الناتجة عن أهلية الوجوب والأداء.

ولا يثبت على المرأة البالغة العاقلة الرشيدة أي ولاية على مالها للرجال من أقربائهما بشكل سلطة ملزمة عليها إلا في حدود المشورة المندوبة لمن حولها مثل أبيها وزوجها أو ابنها أو أخيها<sup>(٩٠)</sup>.

وخلاصة القول أن المرأة كالرجل في التملك والتصرف في مالها ولها أن تتسلّم أموالها عند بلوغها سن الرشد وأن تبرم العقود المالية دون ولاية أو وصاية من أحد إلا في حدود النصيحة غير الملزمة لها.

#### **الفرع الرابع : أثر عمل الزوجة على استقلال ذمتها المالية :**

*The Fourth Topic: The Effect of Woman's Work on the Independence of her Financial Disclosure:*

أوضحنا فيما سبق أن عمل المرأة مباح وهو حق من حقوقها إذا التزمت بالضوابط الشرعية وألا يكون العمل حراماً والمتأمل والناظر في حال الأمة اليوم يجد أن الحكم الأعم الذي ينطبق على عمل المرأة اليوم في الوقت الحاضر هو هذا الحكم وقد يكون العمل مكروهاً إذا أدى إلى تحصيل مكروه أو أفضى للوقوع في أمر مكروه. وقد يكون مباحاً وهو الأصل في عملها. فالالأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم<sup>(٩١)</sup>.

ونرى أن المرأة إذا عملت وخرجت للعمل والتزمت بالضوابط. أو حتى عملت من داخل البيت وتكسبت نتيجة هذا العمل وهي في هذا المقام حصلت على إذن زوجها فبم تسقط نفقتها على الزوج. فالأجر الذي تحصل عليه خاص بها ويدخل في نطاق ذمتها المالية الخاصة بها إلا إذا تراضت هي وطابت نفسها في إنفاق شيء أو جزء من مرتبها وذلك في سبيل اعانة الزوج ومساهمة منها في رفع جزء من أعباء الحياة عن كاهل زوجها.

كما أوجزنا أن للمرأة أهلية في التملك والتصرف في مالها ومن الأدلة على ذلك قوله سبحانه وتعالى " وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِئًا مَرِيئًا"<sup>(٩٢)</sup>.

ووجه الدلالة أن الآية السابقة تدل على جواز عفو المرأة عن نصف مهرها الذي هو مالها وندب الله عز وجل إلى العفو عما وجب له فيجوز للرجل ترك المهر كاملاً للمرأة دون أن يسترجع نصفه ويجوز للمرأة أن تعفو عن النصف ولا تأخذ من الرجل شيء والمساواة بينهما دليل على كمال أهلية المرأة وسلطتها على مالها<sup>(٩٣)</sup>.

وكذا قوله تعالى " وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِئًا مَرِيئًا"<sup>(٩٤)</sup>.

ووجه الدلالة أن الآية الكريمة لا تفرق بين الرجل والمرأة في التصرفات المالية؛ إذ أن المرأة يورث عنها وتوصي لمن شاءت وبينها لازم لها في مالها وهذا دليل على وجود أهلية تملك وتصرف لها ونتائج تصرفها لازمة في مالها<sup>(٩٥)</sup>.

يتضح على هذا النحو أن للمرأة كما للرجل وعلى قدم المساواة الأهلية الكاملة في أن تتملك وتتصرف في أموالها على الوجه الذي يرضيه الشرع ولها إبرام التصرفات التعاقدية الخاصة بمالها.

وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السادسة عشرة في دبي ما يلي :

أولاً : انفصال الذمة المالية بين الزوجين : للزوجة الأهلية الكاملة والذمة المالية المستقلة التامة، ولها الحق المطلق في إطار أحكام الشرع بما تكسبه من عملها ولها ثرواتها الخاصة ولها حق التملك وحق التصرف بما تملك ولا سلطان للزوج على مالها ولا تحتاج لإذن الزوج في التملك والتصرف بمالها<sup>(٩٦)</sup>.

ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن للمرأة الذمة المالية المستقلة عن زوجها ويترب على ذلك من وجهة نظرنا الآتي :

١-إن لها حق التملك والتصرف في مالها في إطار أحكام التشريع.  
٢-أنها ليست ملزمة بالإنفاق من مالها، إلا أن أنفقت عن طيب خاطر ورضاء من نفسها فلا مانع.

٣-إن حريتها في التصرف مالياً فيما تملك في الإطار المشروع ليس رهنًا بإذن الزوج وإن كان له أن يوجهها بما فيه صالحها.

٤-ليس للزوج أن يأخذ من مالها دون إذنها ورضاه.  
٥-إن للزوجة وإن كان لديها ما تملكه في ذمتها المالية المستقلة أي كانت ميسورة فإن ذلك لا يسقط النفقة عن زوجها.

٦-إذا كانت الزوجة بالغة عاقلة رشيدة اتفق الفقهاء على أن لها ولایة القبض بنفسها وتبرأ ذمة الزوج بهذا القبض وليس لأحد قبض مهرها إلا بتوکيل صريح منها باستثناء الأب والجد فلهمما أن يقپضا مهرها مالم يصدر نهی صريح منها عن قبضه. وكذلك الحال كما لو سلمه لغيرهما. فالمرأة إذا كانت رشيدة لم يكن لغيرها قبض مهرها أو أي عوض تملكه بغير إذنها كثمن مبيعها وأجرة دارها ونحو ذلك<sup>(٩٧)</sup>.

### **موقف قانون الأحوال الشخصية العراقي :**

#### *The Position of the Iraqi Personal Status Law:*

قانون الأحوال الشخصية العراقي وإن خلت نصوصه مما يشير إلى استقلالية الذمة المالية يندرج في الأساس ضمن القانون المدني. إلا أنها نجد في نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الأحوال الشخصية النافذ ملاداً كافياً. والذي حيل إلى مباديء الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوصه وذلك إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه. والشريعة الإسلامية كما أوضحنا بما تحويه من مباديء سامية كانت دوماً مقدرة لكل ما تستحقه المرأة من رفعة وكرامة فكان لها الحق في العمل إذا التزمت الضوابط الشرعية وكذا كان لها ذمتها المالية المستقلة وحرية التملك والتصرف في أموالها.

## الخاتمة

### *Conclusion*

مما سبق توضيحة من موضوعات وجدناها في رأينا مرتبطة تمام الارتباط فكان لزاماً علينا عرضها كما تم. وكان موضوع عمل المرأة خارج أو من داخل البيت من الموضوعات المهمة وما سبق ذلك من التأكيد على تأجيل حق المرأة في العمل سواء في المواثيق الدولية أو الشريعة الإسلامية. وكذا عرض ودراسة النفقه ومدى تأثير عمل الزوجة عليها استحقاقاً من عدمه. وهي النفقه الواجبة بحسب الأصل على الزوج. وقد عرضنا أيضاً استقلال الذمة المالية للزوجة عن الذمة المالية للرجل والتي تقدرت للمرأة في الشريعة الإسلامية التي كانت دوماً حريصة على الحفاظ على حقوق المرأة وصون كرامتها وإعلاء شأنها ودورها في بناء المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل وكان لنا بعون الله أن نستخلص مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها كما يلي:

**أولاً : النتائج :**

#### *First: The Results:*

- ١ - حق المرأة في العمل ثابت لها بمقتضى المواثيق والمعاهدات الدولية وكذا في الشريعة الإسلامية التي أوجبت شروطاً ضوابط لعمل المرأة.
- ٢ - من خلال البحث اتضح لنا أهمية عمل المرأة على مستويات متعددة سواء بالنسبة للمجتمع أو للأسرة أو حتى للمرأة نفسها.
- ٣ - إذا خرجت المرأة للعمل أو حتى عملت في بيتها عملاً تتطلب منه هناك ضوابط وجب عليها الالتزام بها وتلاحظ لدينا أن كثيراً من هذه الضوابط إنما هي لمصلحة المرأة نفسها والبعد عنها عن المشقة وموطن الفتنة والاختلاط. أو حتى عدم القيام بالأعمال التي لا تناسب مع طبيعتها التي فطرها الله عليها من رقة الطبع وحنو القلب.
- ٤ - إن النفقه الزوجية بعنصرها واجبة على الزوج بمقتضى الشرع والقانون وسبب وجوبها التمكين والاحتباس لصالح الزوج ومنفعته.

- ٥- أهمية موضوع عمل المرأة من داخل المنزل وبحث مدى سقوط النفقة الزوجية نتيجة له رغم كون الزوجة محتجزة وكان الاستناد إلى سقوط النفقة نتيجة لفوات حق الزوج من التمكين أو الانتهاص منه.
- ٦- للمرأة ذمة مالية مستقلة ولها حرية التملك والتصرف والتعاقد فيما تملك إذا التزمت بالإطار الشرعي ودون إذن الزوج.
- ٧- إن الإسلام كان دوماً منصفاً للمرأة وحافظاً لحقوقها وهو بذلك أكثر رقياً وتقدماً في كيفية التعامل مع المرأة عن التشريعات الوضعية.

#### **ثانياً : التوصيات :**

##### *Second: Recommendations:*

- ١- يجب الاهتمام بالمرأة أكثر من الناحية التشريعية للوقوف على مبدأ المساواة مع الرجل وإبراز حقوقها بصورة مباشرة ومنحها دوراً فعالاً في المجتمع عملياً من خلال توليها بعض المناصب القيادية في الدولة.
- ٢- العمل على زيادة الوعي المجتمعي في إبراز دور المرأة، وأهمية عمل المرأة ومشاركتها في الإنتاج.
- ٣- الالتفات إلى مواطن النقص في التشريع في مجال الأحوال الشخصية، ومعالجة الأمور التي تخص المرأة بصورة واضحة مباشرة.

الهوا مش

## *Endnotes*

- (١) ابن منضور. أبو تفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣

٤٧٥\_ص٤٧٤\_ج١٤١هـ. .

(٢) الفيروز أبادي. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ج٤ ص٢١.

(٣) ابن منظور، نفس المصدر.

(٤) صادق مهدي السعيد، اقتصاد وتشريع العمل، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٩٦٠، ص١١.

(٥) عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ وأهداف، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩، ط١١، ص٨١.

(٦) باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص١٧.

(٧) يراجع المواد ٣، ١٩، ٢٣، ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعتمد من الجمعية العامة لحقوق الإنسان في باريس ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

(٨) سورة الحجرات آية ١٣.

(٩) المادة / ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعتمد من الجمعية العامة لحقوق الإنسان في باريس، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

(١٠) يُنظر في ذلك مادة / ١٤ من الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥.

(١١) ينظر في ذلك مادة / ١٦ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

(١٢) ينظر في ذلك مادة / ٢٠ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

(١٣) يُنظر في ذلك في قانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ قانون العمل. الواقع العراقية رقم العدد ٤٣٨٦ بتاريخ العدد ١١/٩/٢٠١٥.

(١٤) ينظر في ذلك ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران \_الإدارة الثقافية \_ جامعة الدول العربية، ١٩٦٢، ج٣ ص١١٨.

(١٥) سورة النساء، جزء من الآية ٣٢.

- (١٦) سورة النحل، جزء من الآية ٩٧.
- (١٧) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٣٣.
- (١٨) محمد عبدالقادر أبو فارس، حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام، دار الفرقان، عمان، ص ٢٢ - ٢٩.
- (١٩) البهـيـ الخـواـليـ، إـلـاسـلـامـ وـقـضاـيـاـ الـمـرأـةـ الـمـعاـصـرـةـ، مـكـتبـهـ دـارـ التـرـاثـ، الـقـاهـرـةـ ١٩٨٤ـ، صـ ٢٥٢ـ . ٢٥٣ـ
- (٢٠) نور الدين عتر، مـاـذـاـ عـنـ الـمـرأـةـ، دـارـ الـيـمـامـةـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ ٢٠٠٣ـ، صـ ١٣٥ـ
- (٢١) سورة آل عمران، جزء من الآية ١٩٥.
- (٢٢) يوسف القرضاوي، فتاوى المرأة المسلمة، دار الفرقان للنشر والتوزيع ١٩٩٦ـ، صـ ١٠٢ـ - ١٠٣ـ
- (٢٣) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، ٥٦٩ - ٦١٢ هـ - ١٩٩٢ مـ، ج ٣ / ٦١٢ـ
- (٢٤) سورة القصص : الآية (٢٣).
- (٢٥) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، شرح صحيح البخاري، شرح عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير: (٥٦) كتاب الجهاد والسير - (٦٧) باب: مداواة النساء الجرجى في الغزو.
- (٢٦) مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت: (٣٢) كتاب الجهاد والسير - (٤٧) باب: غزو النساء مع الرجل.
- (٢٧) عبد الكريم زيدان، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، الجزء السابع، ص (٢٧٢).
- (٢٨) ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري : السيرة النبوية، المحقق: عمر عبدالسلام تدمري، مكتبة الصفا - ط ٣ / دار الكتاب العربي، سنة النشر: ١٤١٠ - ١٩٩٠.
- (٢٩) أبو داود: كتاب الأدب - باب ما جاء في الختان، وقال فيه أبو داود ليس بالقوي، وله شاهدان عند أبي الشيخ، وأخر عند البيهقي، وكلها ضعيفة؛ لذا اختلف في الاحتجاج به، انظر الآبادي: عون المعبود، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود

- وايضاً علله ومشكلااته، محمد أشرف بن أمير بن على بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ، (١٢٣/١٤).
- (٣٠) ينظر ميثاق الأمم المتحدة الصادر في مدينة سان فرانسيسكو ٢٦ حزيران ١٩٤٥.
- (٣١) ينظر المادة / ١٠ إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي أعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ٧ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٦٧.
- (٣٢) عبد الكريم زيدان، المفصل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.
- (٣٣) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٥٩.
- (٣٤) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٣٣.
- (٣٥) أخرجه البخاري، مصدر سبق ذكره، كتاب الحج، باب حج النساء حديث رقم ١٨٦٢.
- (٣٦) أخرجه البخاري، نفس المصدر، كتاب الجهاد والسير، حديث رقم ٣٠٠٦.
- (٣٧) الشوكاني، محمد بن على بن عبد الله الشوكاني، نيل الاوطار، دار الحديث، مصر ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ج ٦ / ١٢٠.
- (٣٨) علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة، دار الكتب العلمية، ط ٢٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ٥/٢٥٩٢.
- (٣٩) سورة الأحزاب، جزء من الآية ٣٢.
- (٤٠) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، مصدر سبق ذكره، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، رقم الحديث ٢٧٤٠، ج ٤ / ٢٠٩٧.
- (٤١) سورة النساء، جزء من الآية ٣٤.
- (٤٢) أخرجه البخاري في صحيحه، مصدر سبق ذكره، كتاب الجمعة بباب الجمعة في القرى والمدن، حديث رقم ٨٩٣.
- (٤٣) عبدالعزيز بن باز، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد ١١، السنة ١٣٩٨ هـ، ص ١٨٧.
- (٤٤) سورة طه، الآيات ١١٧ - ١١٩.
- (٤٥) صالح الفوزان، تبيهات على أحكام خاصة بالمؤمنات، ط ١، ١٩٩٩، ١٤٢٠ هـ، مصر، ص ١١.
- (٤٦) البهوي الخولي، الإسلام وقضايا المرأة المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.
- (٤٧) أخرجه البخاري في صحيحه، مصدر سبق ذكره، رقم الحديث، ٣٠٨-١١٩.
- (٤٨) نور الدين عتر، ماذا عن المرأة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

- (٤٩) الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سبق ذكره، ج ٤، ص ١٦. وابن عابدين، الدر المختار، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٥٧٦.
- (٥٠) ابن نجيم، زين الدين بن نجم الحنفي، البحر الرائق، ط ٢ سنة ٩٧٠ هـ، دار المعرفة بيروت، ج ٤، ص ١٩٧.
- (٥١) الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سبق ذكره، ج ٤، ص ١٦. ابن عابدين، الدر المختار، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٥٧٦.
- (٥٢) ابن عليش، محمد بن أحمد بن محمد، شرح منح الجليل على مختصر خليل، دار الفكر، ج ٤، ص ٣٩٣. والماوردي، أبي الحسن على بن محمد بن الطيب، الحاوي الكبير، ط ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، دار الكتب العلمية، ج ١١، ص ٤٦٠. والبهوتى، منصور بن إدريس بن يونس بن إدريس كشاف القناع، دار الفكر، دار الكتب العلمية، مكتبة النصر الحديثة، ج ٥، ص ١٩٦.
- (٥٣) ابن نجيم. البحر الرائق، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢.
- (٥٤) محمد زيد الأبياني، شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدري باشا، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، ط ١، ص ١٦٩.
- (٥٥) أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبراهيم، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض ط ١، ١٤٠٩ هـ، ج ٤، ص ١٧٠.
- (٥٦) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عاصم النمري القرطبي، لكافى في فقه أهل المدينة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الثانية، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، ص ٢٥٥.
- (٥٧) ابن حزم، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الاعتصام. القاهرة، ١٩٧٢ م. ج ١٠ ص ٨٨.
- (٥٨) أحمد غندور، الأحوال الشخصية في التشريع الإسلامي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٢٢ هـ. ص ٢٤٨.
- (٥٩) علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ج ٣ ص ٣٥٨، البهوتى، الاقناع، مصدر سبق ذكره. ج ٢ ص ٩٩٣.

- (٦٠) على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين، الهدایة في شرح بداية المبتدىء، دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ج ٣٧٨ ص ٣٧٨..، ابن عبد البر، الكافي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥، محي الدين البغوي، التهذيب في فقه الامام الشافعى، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ج ٦ ص ٣٤٥.
- (٦١) البغوي، التهذيب، نفس المصدر، ج ٦ ص ٣٤٥.
- (٦٢) الابياني، الاحكام الشرعية لقדרي باشا، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.
- (٦٣) محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، المطبعة الازهرية، مصر، ١٣٥٣هـ، ج ٢ ص ٥١.
- (٦٤) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي، فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الاخيرة، ج ٣ ص ٣٣٤.
- (٦٥) الرملبي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة - ٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ج ٦ ص ٣٤٤.
- (٦٦) ابن رشد، أبوالوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دائرة المجتهدين ونهاية المقتضى، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م، ج ٢ ص ٤٨.
- (٦٧) الماوردي، الانصاف مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٣٩٠.
- (٦٨) ابن رشد، بداية المجتهد، مصدر سبق ذكره، ج ٢ ص ٤٨.
- (٦٩) ابراهيم عبد الهادي التجار، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، مكتبة دار الثقافة، الاردن، ١٤١٥هـ، ص ١١١.
- (٧٠) احمد الغندور، الاحوال الشخصية في التشريع الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.
- (٧١) عبد الكرييم زيدان، المفصل، مصدر سبق ذكره، ج ٧ ص ١٦٦، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ، ج ٧ ص ٧٩٣.
- (٧٢) الماوردي، الحاوي، مصدر سبق ذكره، ج ١١ ص ١٠٤٢.
- (٧٣) بعض من الحنفية، ينظر : البحر الرائق، ابن نجم، ج ٤ ص ١٩٥، وبعض الشافعية، الحاوي، مصدر سبق ذكره، ج ٧ ص ٤٢٤، المشهور عند الحنابلة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، ج ٢١ ص ٤٢٦.
- (٧٤) حاشية ابن عابدين، مصدر سبق ذكره، ج ٥ ص ٢٨٨.

- (٧٥) سورة الروم، آية ٢١.
- (٧٦) يُنظر في ذلك محمد عبد الرؤوف المناوي، التعريف، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٠هـ، ص ٣٥.
- (٧٧) أبو حنيفة زكريا بن محمد زكريا، الحدود الأنقية، تحقيق د. مازن مبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ط ١١٤٥هـ، ص ٧٢.
- (٧٨) أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، أصول الإمام البزدوي مطبوع على هامش كشف الأسرار ضبط وتعليق محمد المعتصم البغدادي ٣٩٦/٤، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١٤١٠، ١٩٩٧.
- (٧٩) التفتازاني - سعد الدين مسعود بن عمرو الشافعي، شرح التلويح على التوضيح لتن التنقح في أصول الفقه ضبطه وشرحه الشيخ زكريا عميرات ٢ / ٣٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٦م.
- (٨٠) الفتلاوي منصور حاتم محسن، نظرية الذمة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط ١ سنة ١٩٩٩، ص ١٧.
- (٨١) د. محمد سامي، نظرية الحق، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٥٣، ص ١١٣.
- (٨٢) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي الأم، الجزء الثالث، دار المعرفة - بيروت الطبعة: بدون طبعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.
- (٨٣) سورة النساء آية ١٢.
- (٨٤) الشافعي، الأم، مصدر سبق ذكره، ج ٣ ص ٢٤٩.
- (٨٥) يُنظر في ذلك الشوكاني، نيل الأوطار، مصدر سبق ذكره ج ٦/٢٥.
- (٨٦) القرافي، ابو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الفروق، الفروق، أنوار البروق في أنواع الفروق: الفرق الرابع والخمسون والمائة بين قاعدة الحجر على النساء في الإيضاع وبين قاعدة الحجر عليهن في الأموال ج ٣/٩١٦.

- (٨٧) الشافعي، الأم، مصدر سبق ذكره، ج ٣ ص ٢٤٧ . وابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة، الجزء السادس، ص ٢٣٤.
- (٨٨) الشافعي، الأم، مصدر سبق ذكره، ج ٣ ص ٢٤٨ .
- (٨٩) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، المنشور في القواعد، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ٢٠٠٠ ج ٨٦/١ .
- (٩٠) سورة البقرة، آية ٢٣٧ .
- (٩١) الشافعي، الأم، مصدر سبق ذكره، ٣/٢١٦ .
- (٩٢) سورة النساء، آية ٤ .
- (٩٣) الشافعي، الأم، مصدر سبق ذكره، ٣ / ٢١٧ .
- (٩٤) ينظر في ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السادسة عشرة في دبي (١٤ - ٩) أبريل سنة ٢٠٠٥ م.
- (٩٥) الكاساني، بدائع الصنائع، مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ٤٨٦ .

## المصادر

### *References*

- القرآن الكريم

أولاً : كتب اللغة:

- I. ابن منصور. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣٤١٤ هـ.
- II. الأنصاري، ابو يحيى زكريا بن محمد زكريا، الحدود الأنقية، تحقيق د. مازن مبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت ط ١١، ٤٤ هـ.
- III. الفيروز أبادي. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٨، ٤٢٦ هـ.
- IV. النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرقي، تحرير الفاظ التنبيه، تحقيق عبد الغني الدقر - دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ٤٠٨ هـ.

ثانياً : كتب الأحاديث:

- I. ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري : السيرة النبوية، المحقق: عمر عبد السلام تدمري، مكتبة الصفا - ط ٣ / دار الكتاب العربي، سنة النشر: ١٤١٠ - ١٩٩٠ .
- II. ابو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبراهيم، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض ط ١، ٤٠٩ هـ، ج ٤ .
- III. البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، شرح صحيح البخاري، شرح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير.
- IV. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، نيل الاوطار، دار الحديث، مصر، ط ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

V. محمد أشرف بن أمير بن على بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، عون المعبد شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

VI. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

**ثالثاً : كتب المذهب الحنفي:**

I. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي، فتح القدير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، ج ٣.

II. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

III. ابن نجيم، زين الدين بن نجيم الحنفي، البحر الرائق، ط ٢ سنة ٩٧٠ هـ، دار المعرفة بيروت، ج ٤.

IV. أبو الحسن على بن محمد بن الحسين، أصول الإمام البزدوي مطبوع على هامش كشف الأسرار ضبط وتعليق محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١٤١٧، ١٩٩٧.

V. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة، دار الكتب العلمية، ط ٢١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

VI. على بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين، الهدایة في شرح بداية المبتدی، دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

**رابعاً : كتب المذهب المالكي:**

- I. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، دایة المجتهد ونهاية المقتضى، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ٢٠٠٤ هـ - ٤٢٥ م.
- II. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، لكافی في فقه أهل المدينة، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الثانية، ١٩٨٠ هـ / ٤٠٠ م.
- III. ابن عليش، محمد بن أحمد بن محمد، شرح منح الجليل على مختصر خليل، دار الفكر.
- IV. القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الفروق، الفروق، أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، بدون طبعة.
- V. محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، المطبعة الازهرية، مصر، ١٣٥٣ هـ.

**خامساً : كتب المذهب الشافعی:**

- I. التفتازاني - سعد الدين مسعود بن عمرو الشافعی، شرح التلويح على التوضیح لتن التنقیح في أصول الفقه ضبطه وشرحه الشيخ زکریا عمیرات، دار الكتب العلمیة، بيروت، ط ١، سنة ١٩٩٦ م.
- II. الرملی، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ط أخیرة - ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- III. الزركشي. أبو عبد الله بدر الدين محمد، المنشور في القواعد، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ٢٠٠٠.
- IV. الشافعی، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي الأم، الجزء الثالث، دار المعرفة - بيروت الطبعة: بدون طبعة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

V. الماوردي، أبي الحسن على بن محمد بن الطيب، الحاوي الكبير، ط ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.

VI. محى الدين الغوبي، التهذيب في فقه الامام الشافعي، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

#### **سادساً : كتب المذهب الحنبلي:**

I. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة القاهرة.

II. البهوي، منصور بن إدريس بن يونس بن إدريس كشاف القناع، دار الفكر، دار الكتب العلمية، مكتبة النصر الحديثة.

III. عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

IV. علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان المداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط ٣٧.

#### **سابعاً : كتب المذهب الظاهري:**

I. ابن حزم، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، دار الاعتصام. القاهرة، ١٩٧٢م. ج ١٠.

#### **ثامناً : كتب فقهية وقانونية عامة ومتخصصة:**

I. صادق مهدي السعيد، اقتصاد وتشريع العمل، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٩٦٠.

II. عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ وأهداف، ١٤٣٠-٢٠٠٩، ط ١١.

III. باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

IV. محمد عبدالقادر أبو فارس، حقوق المرأة المدنية والسياسية في الإسلام، دار الفرقان، عمان.

- V. البهـيـ الخـواـليـ، الإـسـلامـ وـقـضاـيـاـ المـعـاصـرـةـ، مـكـتبـهـ دـارـ التـرـاثـ، الـقاـهـرـةـ ١٩٨٤ـ.
- VI. نور الدـينـ عـترـ، ماـذـاـ عـنـ الـمـرـأـةـ، دـارـ الـيـمـامـةـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـنـشـرـ ٢٠٠٣ـ.
- VII. يـوسـفـ الـقـرـضـاوـيـ، فـتـوـيـ الـمـرـأـةـ الـمـسـلـمـةـ، دـارـ الـفـرقـانـ لـلـنـشـرـ وـالـتـوزـيعـ ١٩٩٦ـ.
- VIII. عبد الكـرـيمـ زـيـدانـ، الـمـفـصـلـ فـيـ أـحـكـامـ الـمـرـأـةـ وـالـبـيـتـ الـمـسـلـمـ فـيـ الشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، الـجـزـءـ السـابـعـ.
- IX. عبد العـزيـزـ بـنـ باـزـ، مـجـلـةـ الـجـامـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ بـالـمـدـيـنـةـ الـمـنـورـةـ، عـدـدـ ١١ـ، السـنـةـ ١٣٩٨ـ هـ.
- X. صالح الفـوزـانـ، تـنـبـيـهـاتـ عـلـىـ أـحـكـامـ خـاصـةـ بـالـمـؤـمنـاتـ، طـ١ـ، ١٩٩٩ـ هـ، مـصـرـ.
- XI. محمد زـيـدـ الـأـبـيـانـيـ، شـرـحـ الـأـحـكـامـ الـشـرـعـيـةـ فـيـ الـأـحـوـالـ الـشـخـصـيـةـ لـقـدـريـ باـشاـ، مـرـكـزـ الـعـلـمـاءـ الـعـالـمـيـ لـلـدـرـاسـاتـ وـتـقـنيـةـ الـمـعـلـومـاتـ، طـ١ـ.
- XII. أحمد غـندـورـ، الـأـحـوـالـ الـشـخـصـيـةـ فـيـ التـشـرـيعـ الـإـسـلـامـيـ، مـكـتبـةـ الـفـلاحـ، الـكـوـيـتـ، ١٤٢٢ـ هـ.
- XIII. وـهـبـةـ الزـحـيلـيـ، دـارـ الـفـكـرـ، دـمـشـقـ، ١٤٠٥ـ هـ، جـ٧ـ.
- XIV. محمد عبد الرـؤـوفـ الـمـنـاوـيـ، التـعـارـيفـ، دـارـ الـفـكـرـ، بـيـرـوـتـ، سـنـةـ ١٤١٠ـ هـ.
- XV. الفتـلـاوـيـ منـصـورـ حـاتـمـ مـحـسـنـ، نـظـرـيـةـ الـذـمـةـ الـمـالـيـةـ، مـكـتبـةـ دـارـ الـثـقـافـةـ، عـمـانـ، طـ١ـ سـنـةـ ١٩٩٩ـ.
- XVI. دـ.ـ مـحـمـدـ سـامـيـ، نـظـرـيـةـ الـحـقـ، دـارـ الـفـكـرـ الـعـرـبـيـ، الـقاـهـرـةـ ١٩٥٣ـ.
- XVII. اـبـراهـيمـ عـبـدـ الـهـادـيـ النـجـارـ، حـقـوقـ الـمـرـأـةـ فـيـ الشـرـيـعـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، مـكـتبـةـ دـارـ الـثـقـافـةـ، الـأـرـدنـ، ١٤١٥ـ هـ.

## تاسعاً : مجلات وكتب أجنبية مترجمة :

- I. ديوانت - قصة الحضارة - ٣ / ١١٨ ترجمة محمد بدران - الإداره الثقافية - جامعة الدول العربية سنة ١٩٦٢ .
- II. الواقع العراقية. قانون العمل - رقم العدد ٤٣٨٦ تاريخ العدد ٩ / ١١ / ٢٠٠٥
- عاشرأً : الاتفاقيات والقرارات الدولية والإسلامية والقوانين العراقية :
- I. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من الجمعية العامة لحقوق الإنسان في باريس ديسمبر سنة ١٩٤٨ المواد ٣، ٢٣، ١٩، ٢٦ .
- II. ميثاق الأمم المتحدة الصادر في مدينة سان فرانسيسكو ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٥ .
- III. قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ .
- IV. اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة - المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٦٣ - ٢٢٦٣ والمُؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .
- V. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ بالقرار رقم ٣٤ وأصبحت نافذة في سبتمبر ١٩٨١ م .
- VI. الدستور العراقي الدائم سنة ٢٠٠٥ .
- VII. قرار مجلس المجمع الفقهي - المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته السادسة عشر في دبي (٩ - ١٤) ابريل سنة ٢٠٠٥ .

***The Wife's Work and Its Effect on the  
Expenditure and Financial Disclosure***

**(Legitimatized – Judicial Study)**

Assistant Lecturer Rana Sadik shehab

College of Law and Political Science - Al-Iraqia University

*Abstract*

*The study aims at identifying the effect of the wife's work outside and inside the house on the provisions of marital expenditure and independent financial disclosure. The researcher divides this study into two sections; section one presents the work of the wife, its quiddity, legitimacy and regulations. This section deals with the definition of work, the right to work in general as it is a human right, the legitimacy of woman's work in the conventions, international treaties, Islamic Sharee'ah and the Iraqi constitution. This section also deals with the regulations of woman's work outside the house and adhering the decencies of getting out of the house that should not interfere with her basic task and commensurate with her nature and ability and that women need to work or the society needs her.*

*Section two entitled the effect of the wife's work on her right of expenditure and independent financial disclosure. This section is divided into two issues; the first one deals with the effect of wife's work outside and inside the house on the expenditure and the extent of the effect of giving or not giving the permission to work outside the house by the husband on the wife's claiming to expenditure. As for the second issue, it deals with the effect of the wife's work on the wife's financial disclosure.*

